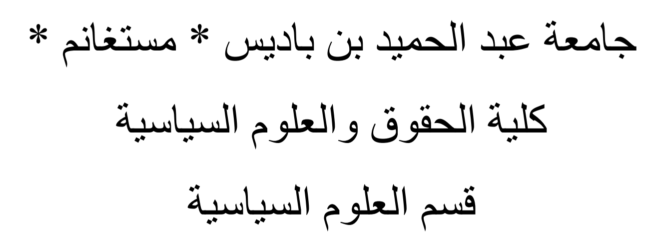


جامعة عبد الحميد بن باديس * مستغانم *

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية

المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية

من إعداد الطالبة :

المداح فاطمة الزهراء

تحت اشراف :

الأستاذ عباسي عبد القادر

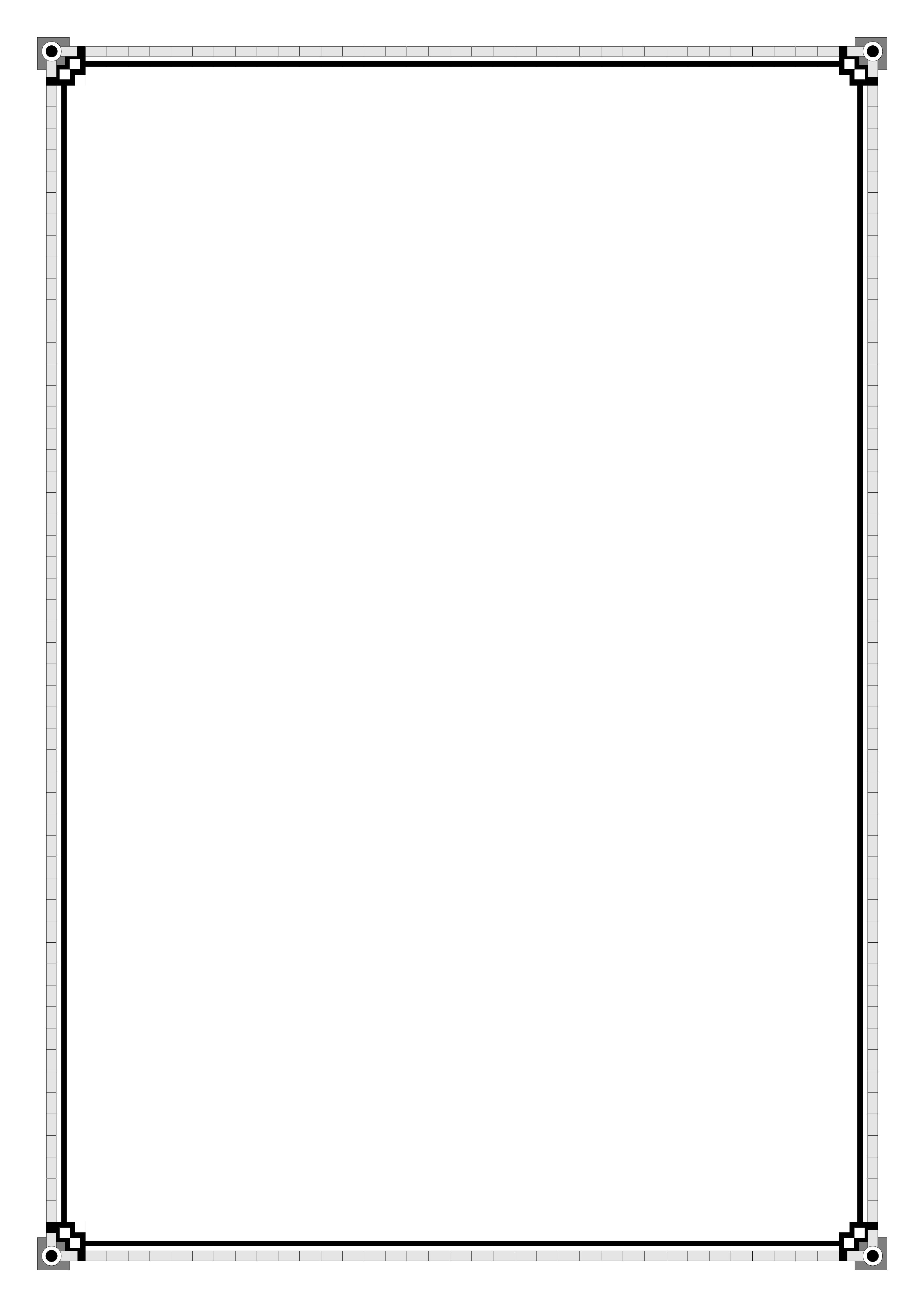
لجنة المناقشة :

الأستاذ:....................................رئيسا

الأستاذ:عباسي عبد القادر.....مشرفا ومقررا

الأستاذ:............................عضوا مناقشا

السنة الجامعيـــــــة : **2016-2015**




بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

الى من قال فيهما رب العزة سبحانه وتعالى:

<<وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا >>

سورة الإسراء الآية : 24

إلى الذي أنار دربي وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم والمعرفة ، إلى قدوتي في الحياة ....أبي العزيز.

إلى من غمرتني بنبع حنانها وعطفها الى التي لم تبخل علي بدعواتها إليك يا هدية الرحمن يا منبع الحب يا بحر الحنان ....الى أمي الغالية.

إلى من إنتظروا لحظة تخرجي أخواتي نبيلة ، ذهيبة ، وإلى أخي العزيز بن ذهيبة وكل عائلتي.

كما أهدي عملي هذا إلى كل من عرفت معهم معنى الأخوة قبل الصداقة

فرح ، خلفة ، أحلام ، غزالية ، نصيرة ، أمينة ، سارة

وإلى كل من يحمل لقب المداح و عباس.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع ، فالحمد لك ربي حتى ترضى
ولك الحمد إذا رضيت والحمد لك بعد الرضى .

أتوجه بأول شكري إلى المولى عز وجل الذي أنار طريقي ويسر أمري وأعانني

والى كل من ساهم في إعداد هذا العمل وسهر على راحتي بما يخدم مستقبلي أبث
لهم أسمى عبارات الشكر والعرفان

كما أتوجه بشكر إلى الأستاذ المشرف "عباسي عبد القادر " الذي لم يبخل علي
بوقته و ساعدني في إعداد هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرة العلوم السياسية والى أساتذتي الكرام

كما أخص بالذكر زميلتي في العمل نوال و إلى كل من دعى لي بدعوة صادقة
من قريب أو من بعيد.

مقدمــــة

إن موضوع المجتمع المدني ودوره في تحقيق عملية التنمية السياسية بمختلف أبعادها موضوع بالغ الأهمية ، حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني يحظى باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي حتى على مستوى المؤتمرات والندوات الدولية والأبحاث العلمية وقد تركز هذا الاهتمام على الايمان بأهمية إحداث التنمية وانعكاساتها في مختلف المجالات.

ونظرا لأهمية أدواره أصبح ينظر إليه كشريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص فلم تعد اليوم كما هو معروف مسألة التنمية تقتصر فقط على إسهامات التي تقوم بها الدولة وإنما تتطلب إضافة الى ذلك الحضور الفعال والقوي لهذه المؤسسات باعتبارها همزة وصل التي تتوسط الدولة والمجتمع فقد أصبح لمؤسسات المجتمع المدني في مختلف النشاطات والوظائف العديدة التي تقوم بها مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية الى الأمام في مختلف أنواعها والتي تشكل التنمية السياسية أحد ركائزها و مقوماتها.

ومن أجل الوصول الى التنمية السياسية في المجتمع أصبحت مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور كبير في تنشئة الأفراد سياسيا مما يساعد على بناء شخصية الفرد السياسية وجعله واعي بالواقع السياسي المحيط به مما يؤدي الى تحقيق التنمية السياسية بشكل ايجابي الى جانب دورها في تفعيل المشاركة السياسية التي تشكل شرط مهم من شروط التنمية السياسية باعتبار مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنواتها التي يستطيع الفرد من خلالها اتخاذ القرارات الهامة والتعبير عن مصالحه ومطالبه بشكل منظم فهو يساهم بصورة واضحة في الرفع من مستوى مشاركة الافراد .

أهمية الدراسة :

من خلال الاطلاع على هذا الموضوع والاهتمام البالغ به يتبين أن المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية السياسية موضوع هام يؤكد على قيمة إسهامه في سياق تصاعد دوره التنموي وتنوع انماطه وأنشطته في مختلف المجالات ، بلإضافة الى ذلك فإن هذه الدراسة تسعى للوصول الى دور المجتمع المدني في العملية التنموية وتحديد مسؤوليته السياسية ليكون التطور السياسي عملية مركبة بين الحكومة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى .

الإشكالية :

بناءا على ماتقدم يمكن طرح الاشكالية التالية :

الى أي مدى يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية جملة من الأسئلة الفرعية يمكن اجمالها فيما يلي :

1. ما هو مفهوم المجتمع المدني ؟
2. ما المقصود بالتنمية السياسية ؟
3. هل للمجتمع المدني علاقة بتنشئة الأفراد سياسيا ؟
4. ماهو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية ؟
5. فيما تتمثل آليات تفعيل المجتمع المدني في اطار دوره في التنمية السياسية ؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الاشكالية السابقة تم صياغة هذه الفرضيات :

1. كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني فعالة كلما ساهمت أكثر في عملية التنشئة السياسية.
2. نجاح المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية هو نتاج دوره المهم في عملية المشاركة السياسية .

أسباب إختيار الموضوع :

إن السبب الكامن وراء إختيار الموضوع يتمثل في نقطتين أساسيتين :

الأسباب الذاتية :

رغبة الباحثة في تناول موضوع المجتمع المدني بوجه عام ودوره في تحقيق التنمية السياسية بوجه خاص .

الأسباب الموضوعية :

إظهار الدور الأساسي للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع والتي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم وايديولوجياتهم و وأفكارهم .

توضيح أهم الآليات التي تدفع مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية السياسية في المجتمع .

المناهج المستخدمة :

المنهج التاريخي :

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لرصد المراحل التارخية لمفهوم المجتمع المدني والتطورات والتحولات التي لحقت به في سياق التجربة الغربية وإضافة الى مراحل تطوره في الفكر العربي.

المنهج الوصفي:

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص المجتمع المدني ووصف علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية .

المدخل التنموي :

تم الاعتماد على هذا المدخل لتبيان دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية مثلا:عن طريق دوره في تنشئة الأفراد سياسيا و دوره في تفعيل المشاركة السياسية .

الاقتراب المؤسساتي :

تم الاعتماد عليه لأن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات ومنظمات .

صعوبات البحث :

عادة ما تواجه أي عملية بحث علمي مجموعة من الصعوبات يحاول الباحث قدر الامكان تجاوزها ، فبخصوص الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا الموضوع تعلق الامر بقلة المراجع خاصة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية السياسية بالتحديد فأغلب الدراسات تتمحور حول المجتمع المدني في العالم العربي والتحول الديمقراطي أو السياسات البيئية ، بالاضافة الى خلط وتشابك المفاهيم ، والتباين الحاصل بين الباحثين فيما يتعلق بمكونات حيث يتم أحيانا ضم الأحزاب السياسية الى دائرة مؤسسات المجتمع المدني واحيانا أخرى يتم استبعادها .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي واجهتني الا أن ارادتي في دراسة هذا الموضوع لم تمنعني في البحث حول هذا الموضوع بالاستعانة بالمولى عز وجل والله ولي التوفيق .

ولمعالجة الاشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات فقد تم الاعتماد على خطة تتكون من مقدمة وفصلين وخاتمة :

ففي **الفصل الأول** تم تخصيصه للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة أي للمجتمع المدني والتنمية السياسية وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول الأول تعريف المجتمع المدني أولا وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر ثانيا ، كما تم التطرق الى مكونات المجتمع المدني ثالثا و خصائصه رابعا اما المبحث الثاني فقد تناول

مفهوم التنمية السياسية من خلال تعريف التنمية السياسية والمفاهيم المرتبطة بها ومختلف المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية واخيرا الى أهداف التنمية السياسية.

اما الفصل الثاني : والتي تمت عنونته بدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث إختص المبحث الأول بتناول علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية الذي تم التطرق فيه الى مفهوم التنشئة السياسية والوظائف التي تؤديها إضافة الى قنواتها وصولا الى دور المجتمع المدني في تحقيق التنشئة السياسية ، أما المبحث الثاني فقد إختص بدور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية حيث تناول مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها وقنواتها ومختلف متطلباتها ودوافعها ، وثم أنهينا الفصل الثاني بمبحث ثالث بالتطرق الى آليات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

الآليات القانونية والسياسية والآليات الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا الآليات الثقافية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري
للمجتمع المدني و التنمية السياسية

تمهيد:

يعتبر المجتمع المدني من بين المنظمات غير الحكومية التي لها دور كبير في تشكيل الدعائم الأساسية للديمقراطية في المجتمعات ، و بذلك تأثر في دفع عجلة التنمية بما فيها التنمية السياسية بشكل كبير لذا قسمت هذه الدراسة في الفصل الأول إلى مبحثين الأول يتناول مفهوم المجتمع المدني و الثاني يتناول مفهوم التنمية السياسية و ذلك بتحديد المفاهيم و عرض مختلف المضامين بتوضيح الجوانب المختلفة للمجتمع المدني و التنمية السياسية التي له دور كبير في تحقيقها .

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني:

يهدف هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عند مختلف المفكرين و الفلاسفة و والباحثين و ذلك بعد تعريفه بالإضافة إلى تبيان كل مكوناته و خصائصه.

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني

حيث تعددت تعريفات ووجهات النظر حول تعريف المجتمع المدني ، فلدينا التعريف اللغوي و الإصطلاحي.

التعريف اللغوي :

نجد في موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم ترد فيها مصطلح civil society وردت فقط كلمة civil للتعبير عن مصطلحات أخرى ، وفي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني ، و يطلق عليه بمعنى القانون المدني فهو عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة و هو اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية كذلك يستعمل لفظ civil في اللاتينية civis لتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن و تناقض كل ما هو عسكري رسمي ، ديني و كذلك يعبر عن متوحش أو همجي و عليه فإن التعبير المدني civils يدل على كل ما هو خارج و مخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية.[1]

[1] بلعيور الطاهر ،المجتمع المدني كبديل سيلسي في الوطن العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،العدد 10، نوفمبر 2006، ص 121.

التعريف الاصطلاحي : حيث يمكن رصد مجموعة من التعريفات

1- المجتمع المدني هو شبكة من التنظيمات و الممارسات و الضوابط التي تنشأ بالإرادة التطوعية الحرة لأعضائها خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبير عن قيم و مشاعر و يعتز بها هؤلاء الأفراد مع الاستقلال نسبي عن الدولة من ناحية و عن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى و ملتزمة في أنشطتها بالتسامح و احترام الآخرين[1].

2- يعرف المجتمع المدني أيضا كونه التنظيمات التطوعية الحرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن و الدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية و التحددية الثقافية و الفكرية[2].

3- و يقصد بالمجتمع المدني آليات العمل العام غير الحكومية، التي تنشأ بطريقة طوعية اختيارية تلتزم حدود ما تقض به قواعد القانون المنظم لذلك، و تشكل في مجملها القوام الأساسي للتنظيم غير الرسمي للمجتمع[3].

4- و يعني المجتمع المدني مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية و شبه الرسمية و هذه الكيانات تحتوي على تشكيلة واسعة ابتداءا بالأحزاب السياسية و النقابات و انتهاءا بالتجمعات المهنية و الجمعيات الأهلية[4].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة و التي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع .

المطلب الثاني: نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني

إن نشأة و تطور مفهوم المجتمع مرتبط بالفكر الغربي حيث ساهم العديد من فلاسفة الفكر السياسي في تطوير هذا الأخير و من هنا ينبغي الانطلاق بتوضيح صيرورة بروز مفهوم المجتمع المدني من خلال خلفيته التاريخية و بعدها تعريفه عند مختلف المفكرين و الفلاسفة و الباحثين.

---

1 إبراهيم سعد الدين ،**المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى** ، القاهرة ، دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص82.

2 إسماعيل عبد الفتاح الكافي ،**أسس ومجالات العلوم السياسية** ، مصر ،مركز الاسكندرية للكتاب ،2012 ،ص 349.

3 عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسسة ,"دراسة الاجتماع السياسى الادوات والااليات "ج3** ،القاهرة ،دار المعرفة الجامعية ،2002،ص121.

4 ماهر ابو المعاطي علي ،**الاتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة** ، ط1، دار الكتب والوثائق القومية،2012 ، ص115.

أولا : الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني :

بدأ مفهوم المجتمع المدني يطفو على الساحة الفكرية في الغرب الأوروبي منذ الكتابات الفلسفية السياسية لمفكري القرن الثامن عشر بخاصة وهذا اللفظ كان جديدا في الغرب في هذه الفترة التاريخية حيث كان يعكس في الواقع حركية جديدة في المجتمع الغربي في مستوى التصورات السياسية و إدراك وظيفة الدول و معناها ، و ان هذه الفترة التي تعني احتدام الصراع السياسي و الإيديولوجي حيث تجد من جهة القوى التقليدية تتمثل في طبقة النبلاء و من جهة ثانية الملوك و سلطتهم المطلقة من جهة ثالثة القوى الدينية المتمثلة في البابا و كبار رجال الكنيسة[1].

حيث كان النظام القديم السائد في أوروبا حتى القرنين السابع عشر و الثامن عشر، يجمع بين عناصر الحكم المطلق من النظام الإقطاعي و بين عناصر البنية البرجوازية الصاعدة ،فالملكية المطلقة باعتبارها جزءا من نظم القرون الوسطى قبلت بمذهب الحكم الدستوري الإقطاعي و دول المدن الحرة التي تطورت في العصور الوسطى و شكلت حضارتها و ارتبط نمو الملكية المطلقة بنمو الملكية الدستورية الإقطاعية و ظهور شرعية العائلات المالكة المنفذة في والسلطة و كان الحكم المطلق يستند إلى جبروت القساوسة و عبثهم و طغيان البابا و نفوذه في بلاط الملوك و الأمراء.

حيث يقوم الحكم المطلق على نظرية الحق الإلهي باعتبارها السلطة المرجعية والأيديولوجية و الدينية و السياسية لتدعيم سلطانهم و مركزية حكمهم[2]، هذا و قد عمل رجال الدين على تكريس تطور ايديولوجي ينبع أساسا من العقيدة التي كانت سائدة في تلك الفترة التي تجعل من البابا الإنسان الوحيد الذي يمكن الأمراء تقبيل قدميه كما له الحق أن يبدي النظر في الأحكام الصادرة على البشر فسلطته تفوق كل السلطات لأنها منحت له كحق الهي، و بالتالي لا يجوز معارضتها و لا تقييدها.

---

[1]عبد العزيز القاسم وآخرون ، **في الإجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح** ، ط1، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2010 ، ص 91 .

[2] توفيق المديني ،**المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، ط1 ، دمشق ، منشورات اتحاد الكاتب العرب ،1997، ص 40-41.

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي و التي تميزت بسيطرة الجانب الديني على كافة مناحي الحياة عائقا دون قيام دينامكية اقتصادية و اجتماعية خاصة في ظل الترويج لأفكار من قبل رجال الدين أنه لا يسمح للفرد أن يمارس نشاط غير الذي تسمح به الكنيسة ، شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة و ربح ما دي، و هو الأمر الذي أدى إلى كبح حرية الأفراد و أفكارهم و أعمالهم و بالتالي الحيلولة دون القيام أي تغيير أو اصلاح داخلي من شأنه يؤسس لسلطته مدنية مفصولة عما هو ديني[1].

و هنا كانت الحاجة ضرورية لمفهوم جديد يعكس النوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان و خصوصيته مقابل ما كان سائدا من انعدام السياسة كمجال عام و مشترك[2].

مع نهاية القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر شهد المجتمع الأوروبي تحولا في الوعي الأوروبي خصوصا مع بداية عصر النهضة وذلك نتيجة بروز اتجاهات فكرية وفلسفية داعية للثورة ضد مقومات المجتمع القديم بما ينطوي على سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية والفكرية ،والمطالبة في الوقت ذاته بمقاومة الحكم المطلق ،والإقرار بوجبية ان يستمد الملك سلطته من الشعب ،والتأكيد على حرية لفرد والمطالبة ايضا بأن يكون القانون هو العقل والحكمة ذاتها ، والحد من سلطة الملوك ، وإخضاعها للقانون وهذا ما تجلى بوضوح ، في أفكار الاتجاه الإصلاحي التنويري ، الداعية الى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي .

حيث أن هذه الاتجاهات ساهمت بدورها في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى الاجتماعي و السياسي و ساعدت على بروز الحركات الاجتماعية و هذه الاتجاهات تعد بمثابة ثورة ضد ما هو قديم حيث صاحب هذا النمو حركة البرجوازية في المدن والأرياف و هو ما افضى إلى الثورة الصناعية تمخض عنها نمط انتاج جديد و حياة جديدة و هو ما استدعى نظام يحمي مصالح الطبقة البرجوازية و يكرس الحرية الفردية ، التي تمكن الأفراد من تسيير شؤونهم بأنفسهم ، عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها وهو

---

[1] محي الدين بياضي ،**"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"** ، رسالة ماجستير ،منشورة ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2012 ،ص 14

[2] صالح ياسر ،**الديمقراطية والمجتمع المدني** ،بغداد ، منشورات طريق الشعب ،2005 ،ص 12.

ما تجسد عن الثورة الفرنسية التي أقرت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد و بين السلطة المركزية و ساهمت في بروز قانون 22 ديسمبر 1989 القاضي بالحق في إنشاء الجمعيات.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه التغيرات التي عرفها المجتمع الأوروبي قد ساهمت في بروز المجتمع المدني مرافقا لمفهوم الدولة كتابع ضروري لحفظ و استمرار عمليات التبادل الاقتصادي و تحقيق الأمن و الاستقرار و ضمان الحريات الاقتصادية للأفراد التي يعد المجتمع المدني المجال الحيوي لها[1].

ثانيا : تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:

إن التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر من خلال رغبته في الخروج من أزمة العصور الوسطى و اعلانه قطيعة مع النظام القديم الذي يقوم على ربط بين السلطة و القدسية ، أدى إلى تبني نظام جديد يقوم على أسس مختلفة تتمحور كلها في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي ، كانت نقطة الانطلاق من حالة الطبيعة ، بالقول إن الإنسان قد مر بمرحلتين هما حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة و حدها ، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع و يسلك و فقا لأوامره و ضوابطه عبر اقرار تعاقد اجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع و في سياق نظرية التعاقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية ، و في هذه النظرية كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي و الاختلاف الذي ساد بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر و عمقا أكبر[2].

حيث يرى **توماس هوبز** أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله بل انها مستمدة من الطبيعة ، فالحكم المطلق لا يقوم على أساس نظرية الحق الإلهي و لكن على أساس

---

[1]محي الدين بياضي ، مرجع سابق، ص ص 16 - 17 .

[2] أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ،ص 8 .

العقد و اتفاق يتم بإرادة البشر، قد اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي حرية الأفراد و توفر لهم الأمن و السلام و بذلك فإن السلطة قائمة على احترام التعاقد.

فالمجتمع المدني هو المجتمع السياسي في تطابق عند هوبز فلا فارق بينهما ، وفي تحقق العقد يكون قيام المجتمع المدني ، و من ثم قيام الحكومة[1].

ويرى هوبز أن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية ، إنه بالنسبة إليه الثمرة الاصطناعية لميثاق إرادي و لحساب مصلحي كما يرى أن السيادة تقوم على عقد مع ذلك فليس الأمر عقد بين الملك و لرعيته ، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك و هو بدلا من أن يجسد السيادة يؤسسها على عقد ثم أن العقد في الأصل يخلق الرغبة في السلم[2]. و لهذا انتقد هوبز ليس لسبب فكرة السلطة المطلقة و إنما بسبب عدم اشتقاقه لها من الحق الإلهي و اعتبارها من صنع البشر[3].

و بهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد و لو اتخذ شكل الحكم المطلق.

النقيض التام لهذه النتيجة هو ما ينتهي اليه **جون لوك** فالتعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية و الخضوع ، فهي نفي لتلك الغاية و إقصاء لها فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني ، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني.[4]

و يعتبر لوك أكثر اهتماما بهذا المفهوم من حيث الإطار الذي يجمع الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، لكن غياب السلطة في المجتمع الطبيعي كان عاملا مهددا لممارسة تلك الحقوق ، و منه كانت فكرة تمثيل المجتمع المدني على هذا لأساس لضمان بقائها بتخليصهم عن إدارة الشؤون العامة لسلطة جديدة في المقابل التزام الأفراد بالولاء لها طالما كان هناك التزام بالاتفاق بين الطرفين ، أما إذا خرجت

---

[1] فريال حسن خليفة ،**المجتمع المدني عند توماس هوز وجون لوك** ،ط1،القاهرة ، مكتبة مدبولي ،2005، ص ص 15 – 16.

[2] عبد المجيد مكي ،العقد الاجتماعي في الاسس النظرية وابرز المنظرين ،تم تصفح الموقع يوم: 20015/12/27 www.ahlufaitonlin.com .

[3] عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة الى المجتمع العربي**، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربي ،2000 ،ص45

[4] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 20.

عليهم كان من حقهم الثورة عليها و إحلال سلطة أخرى محلها أكثر احتراما في إشارة إلى القيود الأساسية للقانون الطبيعي التي تساعد على حكم هذا المجتمع و أن الدولة لها سلطات مقيدة تمنع تهديد الحريات الأساسية التي يفترض أنها تقوم على حمايتها لجميع أعضاء المجتمع[1].

و بهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة و هو قادر على مراقبتها و عزلها و هو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدل من العصيان العنيف و الحرب الأهلية[2].

أما بالنسبة **لجون جاك روسو،** فقد كان له دور كبير في وضع أسس المجتمع المدني البورجوازي الجديد ففي كتابه العقد الاجتماعي يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي ضمان الحرية و المساواة المطلقة أمام القانون كما طرح في عقده الاجتماعي نظام الجمهورية البرجوازية الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة و رفض تقسيم السلطة إلى تشريعية و تنفيذية ، واقترح بدلا منها الاستفتاء العام في جميع الامور السياسية العامة[3].

بمعنى أن السيادة لا تقبل ان تكون موضع تفويض ، و لا تقبل التجزئة فإن العقد يجب أن يكون عند روسو يؤسس شعبا قائما برؤسائه ، و من دونهم و من إرادة عامة لا تتجزأ و أن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة وهي سيادة كلية تستند الى الإرادة العامة إرادة الجميع وليست مجموع الإرادات [4].

وبهذا فقد ساهم فلاسفة العقد الاجتماعي بتعريف المجتمع المدني كل حسب وجهت نظره .

---

[1] ناصر الشيخ علي، **دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية** ، فلسطين ،المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضرات ،2010، ص 20.

[2] أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ،ص 20 .

[3] الصوارني غازي ، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** ، ط1 ،,غزة ، مركز دراسات الغد العربي،2004 ،ص 35 .

[4] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 20.

ثالثا: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

حيث برزت في هذه المرحلة نظريتين الليبرالية و الماركسية كل منهما تنظر للمجتمع المدني بنظرة مختلفة الا أنهما اهتمتا بالتمييز بين المجتمع المدني و الدولة و في تحديد العلاقة بينهما.

فبالنسبة **لهيجل** ليس المجتمع المدني باعتباره مجموعة الروابط القانونية و الاقتصادية التي تنظم علاقات الناس الأفراد فيما بينهم و تضمن تعاونهم و اعتماد بعضهم على البعض الآخر سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها و هي في الواقع الدولة القومية فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق أي الحرية و القانون و الغاية التاريخية في أجل تجلياتها ، فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية و المشاريع الخصوصية أي مجتمع الانقسام و التملك الفردي و الصراع ، و لا يجد خلاصه إلا في الدولة[1] ، بمعنى المجتمع المدني عند هيجل يتم تشكيله بعد بناء الدولة ، و هو الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة، و هو الحاجة و الأنانية و بناءا على هذا فهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من طرف الدولة[2].

أما كارل ماركس يعتبر المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي[3] ،هو نتاج التطور التاريخي البرجوازي متميز بالتنافس و الصراع بين المصالح الإقتصادية الفردية و متماثلا مع الاقتصاد البرجوازي الصاعد و مع النزعة الفردية ، أساس الأخلاقية البرجوازية[4] ، و هو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة و هنا يظهر نقده لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة[5].

---

[1] ناصر الشيخ علي ،مرجع سايق ، ص 22 .

[2] محمد الغيلاني ، <u>**المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصادره**</u> ، بيروت، دار الهادي لنشر والتوزيع ،2004، ص 125

[3] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق، ص 354 .

[4] توفيق المديني ، مرجع سابق ،ص 86.

[5] محمد الغيلاني ، مرجع سابق ،ص 186.

و يستخدم كارل ماركس المجتمع المدني بطريقين الأولى وردت في المسألة اليهودية حيث المجتمع المدني هنا كحياة مادية خاصة مقابلة للحياة العامة و المجردة للدولة الحديثة والمجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي ، أما في الإيديولوجية الألمانية فإن ماركس يماثل بين المجتمع المدني و علاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية ،علاقات السوق و العلاقات الاجتماعية أي علاقات الملكية الخاصة.

و في المؤلفات اللاحقة و خاصة في رأس المال يستغني ماركس عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية و يبقى على مفهوم علاقات الإنتاج الاجتماعية الاقتصادية كمسرح للتاريخ على اعتبار أن التاريخ أساس الانتقال من الشكل السائد للملكية الخاصة إلى الشكل الجديد[1].

فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي باعتباره فضاءا للصراع الطبقي و هو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة و مؤسساتها المختلفة[2].

اما أليكس دي توكفيل فقد أشار في كتابه **" الديمقراطية في أمريكا"** إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينظم اليها المواطنون بكل عفوية و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات أي الوضعية الأخلاقية و الفكرية للشعب[3].

حيث يصف دي توكفيل حال الأمريكيين و هم يجتمعون للقيام بعمل مفيد بمعزل عن أي تدخل حكومي أو برلماني أو سياسي، فيرى في هذه الظاهرة اللافتة معطى جديدا لم يألفه ولم يشهده في الديمقراطيات الأوروبية و لا سيما في المجتمع الفرنسي في حين وجد دي توكفيل في الولايات المتحدة أنواعا من التجمعات و الروابط لم يكن لديه فكرة عنها.

و على وجه العموم تضطلع مؤسسات المجتمع المدني في أمريكا بدور بالغ الأهمية في مواجهة الاستبداد الذي يختفي بحسب دي توكفيل وراء التشريعات و القوانين و في هذا الصدد يرى دي توكفيل أن مواجهة الاستبداد عن طريق بعض آليات الديمقراطية من توزيع السلطات السياسية و تكريس استقلالية القضاء قد تخفف من مخاطر الاستبداد لكنها غير كافية و إنما لابد من تدخل المجتمع المدني لحماية نفسه بنفسه و تعزيز عمل تلك الآليات و

---

[1] صالح ياسر ، مرجع سابق ،ص 18 .
[2] محي الدين بياضي ،مرجع سابق ،ص 24 .
[3] أحمد شكر الصبيحي ،مرجع سابق ،ص 24 .

هذا باللجوء إلى استعمال حقه في حرية التجمع، فيقوم بتنظيم نفسه في شكل جمعيات طوعية مستقلة عن رقابة الدولة ، فوجود هذه الجمعيات متزايدة من شأنه أن يقلص مساحة الاستبداد ذلك أنها تمثل الأساس الضروري لترسيخ قيم التعددية و ثقافة الانتخاب التي تكمن من اختيار أكفاء و تمارس دورها في الرقابة و المحاسبة و إعداد الكوادر لتولي مهام العمل الديمقراطي[1].

و انفك دي توكفيل يعيد مقولة مفادها : لابد للمجتمع من عين فاحصة و مستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية دائمة اليقظة على التنظيم الذاتي و هي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية[2].

خضع الفكر الماركسي عموما و مفهوم المجتمع المدني خصوصا لتطوير جدي على يد المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** ، و ذلك في سياق بحثه في الطريقة التي تحقق الثورة الاشتراكية في الدولة الرأسمالية الغربية و انطلق من عدم تحقق طرح ماركس حول انهيار المجتمع الرأسمالي بتناقضاته و عدم تحرك الطبقة العاملة للقيام بالثورة المنتظرة لقلب الأوضاع الاستقلالية و رفض اعتبار المجتمع المدني فضاء للتنافس الاقتصادي الإ أنه يتفق مع ماركس حول علاقة المجتمع المدني بالدولة.[3]

حيث اعتبر غرامشي المجتمع المدني أحد مكونات البنية الفوقية، ففي أحد النصوص الهامة في دفاتر السجن كتب غرامشي قائلا: ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقين أساسين الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات التي تسمى (خاصة) و الثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة .[4]

لقد فرق غرامشي بين مجتمعين المجتمع السياسي و هو جهاز قمعي أو قهري موجها أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج و هو يشمل الشرطة و القانون هذه الوظيفة القهرية يقوم بها و يضمنها مجموعة من الموظفين المختصين " البيروقراطية".

---

[1] محي الدين بياضي ،مرجع سابق ،ص 27.

[2] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ،ص 24.

[3] الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتورا في علم الاجتماع ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ،قسم علم الاجتماع ، 2013، ص 44 .

[4] رباح حسن زيدان ، المجتمع المدني بين قرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة،**الحوار المتمدن**، العدد 3334 ،افريل 2011.

المجتمع المدني و هو يشمل مجموعة المنظمات التي تعمل على الهيمنة الإيديولوجية بواسطة الكنيسة و التنظيم المدرسي و تنظيمات الصحافة[1].
فالفكرة المركزية لغرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاءا للتنافس الإقتصادي مثلما يعتقد هيجل و ماركس بل فضاء للتنافس الإيديولوجي.[2]

رابعا مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانيات في شرق أوروبا و بعض دول العالم الثالث، و تزايد الإتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في العالم العربي لم يكن متداولا من قبل أو يحضى باهتمام الباحثين و كفاءة المثقفين العرب فقد تلقوا المصطلح الوافد بالدراسة و التحليل و صدرت العديد من الدراسات حوله كما عقدت ندوات علمية و خصصت بعض الدوريات أعدادا كاملة لتناول مختلف جوانبه[3]

و قد مر مفهوم المجتمع المدني بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الممتدة من ظهور الإسلام إلى بداية تشكل الحريات التحريرية في القرن العشرين شهدت هذه المرحلة ظهور مفاهيم مثل: الشورى كبديل للديمقراطية و الإنصاف كبديل للحرية ، لعبت خلالها مؤسسات الأوقاف و الجمعيات الخيرية و الدينية و المؤسسات التربوية دورا مهما في نشر الوعي داخل المجتمع و تطورت هذه الجمعيات خلال مرحلة الاستعمار الطويلة عملت على خلق الأفكار في تلك المرحلة بلورت بداية العمل السياسي الغير مباشر الأندية الثقافية و الجمعيات العلمانية و الاتحادات العمالية و في عصر النهضة الذي عاشته المنطقة العربية شهد إصرار النخب الجديدة على أفكار بتطوير العمل الجمعوي بإنشاء مؤسسات للمساعدة الإنسانية و غيرها من المؤسسات التي عملت على تنشئة أجيال جديدة[4].

المرحلة الثانية : كانت بانتشار المد القومي و استعملت بذلك مؤسسات المجتمع المدني لمقاومة الاستعمار،" الحركات التحررية و الأحزاب السياسية و النقابات ووسائل الإعلام"

---

[1] بلعيور الطاهر، مرجع سابق ،ص 122.
[2] أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق، ص 23.
[3] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص 352 .
[4] الطيب بلوصيف ، مرجع سايق ، ص 55 .

و سادت في هذه المرحلة مجموعة من مفاهيم الاستقلال قبل الديمقراطية و العدالة قبل الحرية و النظام الاشتراكي كبديل لنظام الديمقراطي حيث كان من الطبيعي أن لا تولي الحركات التحررية في تلك المرحلة عناية بموضوع المجتمع المدني و ركزت جهودها على المطالبة بالاستقلال[1].

المرحلة الثالثة : و في هذه المرحلة ظهرت فيها ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات و الجمعيات و الصالونات السياسية والفكرية و اشتد عودها في العقود الأولى من القرن العشرين و بدأ ينتشر المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر منذ مطلع السبعينيات بصفة خاصة ، متأثرة بعودته في المجتمعات الأوروبية و عرف رواجا بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبني فيها الخطاب الرسمي مشروع حول الديمقراطية و تحمست النخبة للمفهوم باعتباره حجز الزاوية في كل تحول ديمقراطي حقيقي[2].

و ظهور مفهوم المجتمع المدني بصيغته المحددة في الثمانينات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية و التنمية و التسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي و الإقليمي[3]

إشكالية المفهوم:

تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عديدة منها:

أ- ضعف التأصيل النظري للمفهوم و ذلك على الرغم من شيوع استخدامه و مثل هذا الأمر يفرز العديد من النتائج السلبية منها الانتقائية في نقل المفهوم و التحيز في استخدام المفهوم و المبالغة في قيمة المفهوم.

ب- اختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني و يبدو أن احدى الصعوبات في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع المجتمع المدني كما هو الحال في كل المواضيع

[1]الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ،الدار البيضاء، منشورات الزمن ، 2006 ، ص 19 .

[2] نفس المرجع ، ص 25 .

[3] سعد الدين إبراهيم ،مرجع سابق،ص 16 .

السياسية و الاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات التي يستخدمها ومن ثم ثبات المعنى والحديث في أمور مختلفة مع الاعتقاد اننا نتحدث في أمر واحد .[1]

وينبع عن عدم التحديد من أمور ثلاثة رئيسية:

- من جدة استخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى و بالتالي افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني و السياقات التي ارتبطت بها و اختزالها عادة إلى معنى ضيق واحد يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها.

- من التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن التبدل السريع للتجربة العلمية أيضا في مجتمعاتنا .

- من السياق الجديد الذي تستخدم فيه المصطلحات و الذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتماعتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدي العلمي [2].

وعكست هذه الإشكاليات و نتائجها استخدامات متعددة للمفهوم الأمر الذي يخلق غموض في التعامل معه و في مواقف متابينة بشان وجود المجتمع المدني أو عدمه في الوطن العربي يمكن في هذا المقام التمييز بين الموقفين الأول يقول بوجود المجتمع المدني مع بعض التحفظات و بينما الثاني ينفي وجود المجتمع المدني في الخبرة و الفكر العربي . على هذا لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة علمية و الاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من اختلاطات التالية:

- **الإختلاط الأول:** و يتجلى في أن المجتمع المدني هو رصيد قيم الحرية و التحرر و يضعه في موضع النقيض من السلطة و الدولة و ما تنطويان عليه من القيم الإستبدادية.

- **الإختلاط الثاني:** فهو نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد و حياته الشخصية مقابل الشأن العام و الدولة التي تهتم بالأمور الوطنية و في هذا السياق يصبح التحرر و التقدم في اتجاه الديمقراطية يقتضي العودة الى الفردية و سيطرة المصلحة الشخصية.

---

[1]أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] محي الدين بياضي، مرجع سابق ، ص29 .

- **الإختلاط الثالث :** نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الاهلي ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات او الحركات حاملة للقيم التقليدية ،وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات و البنى الحديثة المضادة للبنى التقليدية سواءا كانت ذات طابع ديني أو قبلي أو جهوي.[1]

2- المفهوم:

احتدم الجدل بين المفكرين حول هذا المصطلح على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية و السياسية، حيث يحتفظ البعض الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذي تبلور و نضج في أوروبا في سياق مختلف تماما و زرعه في الوطن العربي الذي له تاريخه الخاص و تراثه، إلا أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدني ينطلقون من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية و تحدياتها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطا يكمل دور الدولة و يساعد في إشاعة قيم المبادرة و الجماعة و الاعتماد على النفس مما يهيء فرصا أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء[2].

ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى مجموعة المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحية و الدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة و خارج اطار العائلة.

ويرى البعض الآخر في مجال حصر المفهوم في البنى الحديثة و جعله قرين الحداثة و في هذه الحالة يعرف أنه مجمل التنظيمات غير الإرثية و غير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها[3].

في حين يرى فريق ثالث إلى طرح المفهوم في شكل القيود و الحدود التي تقف أمام سلطة الدولة و تضبط تدخلاتها سواءا الإدارية أو الأمنية و تقوم ضد نفوذها،و لكن بالرغم

[1] محمد البكوري، المجتمع المدني مقاربة مفاهمية ، تم تصفح الموقع يوم : 14/02/2016 http://www.marocdroit.com/

[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص ص 350-352 .

[3] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق، ص ص 29-30 .

من كل ذلك يمكن الحديث في هذا المقام عن تلك الاجتهادات التي قدمها بعض المفكرين العرب المعاصرين لتجديد مفهوم المجتمع المدني حيث اتفق المثقفين العرب على المفهوم إثر ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992.

على التعريف الإجرائي الآتي:

على أنه المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و القومي و مثال ذلك الأحزاب السياسية و منها أغراض نقابية كدفاع عن مصالح أعضائها و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب و المثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا اتجاهات أعضاء كل جماعة و منها أغراض اجتماعية لإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

المطلب الثالث: مكونات المجتمع المدني

يشير مصطلح المجتمع المدني الى مجموعة كبيرة من المنظمات والمؤسسات التي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه في جميع المجالات .

أولا: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم العناصر السياسية الهامة المشكلة للمجتمع المدني و للدولة حيث تقوم الأحزاب بأدوار عديدة جدا في كافة الأصعدة و المجالات الأخرى .

و في البداية يجب علينا أن نعرف هذه المؤسسة قبل التطرق اليها كإحدى مؤسسات من المجتمع المدني .

1- يعرف **إدموند بيرك** الحزب بأنه " هو اتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معا لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة"[2].

2- و يعرف الحزب كذلك بأنه " عبارة عن مجموعة من الأفراد متحدين في مسلكهم الموحد، مستهدفين في تحقيق الصالح القومي على أساس مبادئ محددة اتفق عليها جميعا بهدف الوصول إلى السلطة بطريق شرعية ضمن القانون".

---

[1] عبدد الله ابو هيف ،الحرية والمجتمع المدني والعولمة ،**الفكر السياسي** ،العدد16 ،ربيع2002 ،ص 29.

[2]عاطف عدوان، التحول الى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، **مجلة جامعة النجاح لابحاث للعلوم الانسانية** ، المجلد16 ، العدد الأول ،2002 ، ص 90.

الأحزاب السياسية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني:

اختلفت الآراء حول اعتبار الأحزاب السياسية إحدى مؤسسات المجتمع المدني و ذلك بوجود ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الأول: يؤكد ان ميزة المجتمع المدني لا تكمن فقط في استقلالية عن الدولة و انما استقلاليته عن المجتمع السياسي و بذلك لا يمكن تصنيفها ضمن مكونات المجتمع المدني حتى و لو كانت عمليا لا تشارك في السلطة حيث تشارك صياغة سياستها -الإختيار أو الإكراه- اضافة إلى أنها تسعى للوصول إلى السلطة و هذه الميزة من شأنها اسقاط الخاصية الطوعية الإرادية بل أن بعض الأحزاب عند وصولها إلى السلطة تسعى إلى كبح عملية التداول على السلطة و معارضة الطموحات و مصالح مؤسسات المجتمع المدني[1].

الاتجاه الثاني: يعتبر الحزب مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني مادامت لا تشارك في السلطة و الحكم و في حالة الوصول للحكم تعتبر هذه الأحزاب جزء من الحكومة و أنها ليست من مؤسسات المجتمع المدني.

الاتجاه الثالث: يعتبرها من مؤسسات المجتمع المدني و ذلك لعدم تمكن هذه الأحزاب من الوصول إلى السلطة و الحكم و ذلك لضعف هذه الأحزاب أو لعدم توفر تشريعات ملائمة تسمح بالتداول السلمي[2].

و بعبارة أخرى تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع و العلاقات بين القوى الاجتماعية و الإيديولوجيات السائدة في المجتمع و أساليب العمل السياسي الحزبي و كيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي و ذلك لا ينطبق على النظام السياسي دون آخر سواءا كانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية تعددية أم أحادية،و بتطور المؤسسات الديمقراطية و آلياتها أصبحت الأحزاب السياسية من بين التنظيمات الرئيسية لتنمية الرأي العام و التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية.

---

[1]أماني قنديل ،**عملية التحول الديمقراطي في مصر** ،القاهرة ، دار الامين ،1995 ، ص 27.

[2] محمد أحمد نايف العكش ،**مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي "الأردن نموذجا "**،عمان ، دار مكتبة الحامد لنشر والتوزيع، 2012 ،ص 42.

حيث تعد الأحزاب جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية و هي من بين أهم متطلبات المجتمع المدني و ذلك أنها في الغالب الأكبر و الأكثر نفوذا في المجتمع و هي التي تبادر أيضا في تأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى و تحكمت في تطورها و نشاطهاو بالتالي يمكن القول أن الأحزاب السياسية جزء مهم من المجتمع المدني ترتبط معه بنسيج من علاقات التفاعل المستقلة عن سلطة الدولة و أنشطتها و تعمل على تنشئة الفرد من خلال غرس مجموعة من القيم و المبادئ من الولاء و الانتماء وروح التضامن و المسؤولية و المواطنة للمجتمع، و هي قوى مدنية و سياسية طوعية، تظم مجموعة الأفراد يشتركون في أفكار و تصورات معينة كما تعمل على تعبئة الرأي العام[1].

ثانيا: النقابات المهنية و العمالية

تعتبر النقابات كإحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني و ذلك يعزي إلى قدم نشأة هذه النقابات و أنها تجمع في صفوفها جموع من الناس ليس شرطا أن يكونوا مؤمنين بنفس المذاهب السياسة خصوصا في ظل التراجع الموجود على ساحة الأحزاب السياسية و للنقابات دور اجتماعي يمثل في الحفاظ على حقوق الأفراد المنتمين لها و هناك دور سياسي تلعبه كقوة ضاغطة على الدولة في رسم سياستها العامة، و القول أن النقابات مؤسسة خاصة لا يعني أن لا دور عام لها بل انها تستهدف دائما الإتمام بالمصلحة العامة بالإضافة إلى اهتماماتها لمصلحة الفئة التي تمثلها .

و هذه المؤسسة تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني و عرفت بأنها مؤسسة تتوسط العلاقة بين الفرد و الدولة و أنها تقوم على فلسفة معينة مؤداها أن الأفراد مواطنون ذو مصالح خاصة و أغراض متنوعة و متعددة في اطار وحدة الهدف العام و هو حماية المجتمع المدني من سطوة الدولة[2].

حيث تشكل الحركة النقابية نواة مركزية باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، و زيادة على اشعاعها العام لدى فئات الاجتماعية أخرى قريبة من الفئات العمالية[3].

[1]أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص101 .
[2]محمد أحمد نايف العكش ، مرجع سابق ، ص ص 47 48 .
[3]أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص 103 .

و تساهم التنظيمات النقابية و المهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الطائفي و الديني و العرقي و الإثني و غيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كيان الدولة و كيانها السياسي[1].

ثالثا: الجمعيات و الاتحادات:

تعد من أهم تشكيلات المجتمع المدني و تشير في مجملها إلى دور مجموعة الفاعلين في العملية التنموية تعبر عن فكرة مشتركة ضمن حدود واضحة وفقا للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في إطار الاستجابة لاحتياجات المجتمع و تمتاز بالشفافية و بهيكلة تنظيمية و هي مستقلة، ينشئها الأفراد في المجتمعات الديمقراطية يساعدون عن طريقها الحكومة عن طريق مشاركتها في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها خاصة مجالات الرعاية و يمكن أن تقوم بأعمال أخرى خارجة عن سيطرتها و تعتبر نواة رئيسة للتنظيم الاجتماعي لتنوع اختصاصاتها و مساهماتها في مجمل النشاطات التي تمس المجتمع.

ومن بين وظائفها المهمة انها تنشر مبدا التطوع الذي ينصرف لكل انواع الانشطة الاجتماعية والخدمات الانسانية بين الطابع الخيري ولإنساني وبين التي تهتم بشرائح اجتماعية محددة (الشباب ،المرأة ،المسنين ،المعوقين ....) ويساهم البعض الاخر منها في معالجة قضايا السياسة العامة سعيا لتحقيق الحكم الرشيد بحثا عن آليات لترسيخ الديمقراطية من خلال مساعي التحول الديمقراطي و التغيير الاجتماعي ،وأصبحت بذلك من الحركات الاجتماعية الفاعلة لما لها دور في العلاقات التكاملية مع منظمات المجتمع الاخرى ، ولما تضطلع بها من مسؤوليات متزايدة.[2]

رابعا : وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام وسيلة مهمة في عملية صنع السياسة العامة حيث تقوم بإيصال المطالب و الاهتمامات من المواطنين إلى السلطة بحيث يكون لها تأثير قوي ابتداءا من

[1] عبد الوهاب بن خليفة ، **المدخل الى علم السياسة** ، الجزائر ، دار قرطبة لنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 117
[2] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص 74

تحديد المشكلة و تغطيتها لأحداث فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور و صانعي السياسة أثناء حدوثها [1].

المطلب الرابع: خصائص المجتمع المدني:

تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص التي تساهم في وجودها و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1- القدرة على التكيف : و المقصود به هي قدرة المؤسسة على التكيف مع كل الظروف و الأحوال التي تعمل فيها، و كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت فاعلة و يشمل هذا التكيف.

أ- التكيف الزمني: نعني به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة و الإستمرار لفترة طويلة من الزمن، و هذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية .

ب- التكيف الجيلي : نقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب الأجيال من الزعماء و القادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا و الاستعداد لاستبدال القادة بآخرين بطريقة ديمقراطية كلما ازدادت درجة مؤسسيتها ، بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم حزب، رئيس الجمعية ، شيخ القبيلة.

ج- التكيف الوظيفي: نقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع ظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.[2]

2- الإستقلال : بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها و توجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية السيطرة[3] و هي مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن الإشراف للدولة.[4]

و يمكن تحديد درجة استقلالية المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية :

---

[1] إبتسام قرقاح ، **دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011 ، ص 50 .

[2] بلعيور الطاهر ، مرجع سابق ، ص 122.

[3] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 33.

[4] الحبيب الجنحاني ، مرجع سابق ، ص 33.

أ - نشأة مؤسسات المجتمع المدني ، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية هو أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من الإستقلالية عن الدولة.

ب- الاستقلال المالي : و يظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات أي هل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة أو من جهات خارجية أخرى، أم تعتمد بصورة كاملة على تمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم و تبرعات أو من خلال بعض أنشطتها الخدماتية والإنتاجية حيث يعتبر التأسيس الاقتصادي اهم عناصر الاستقلالية.

ج- الاستقلال الإداري و التنظيمي : و يشير إلى مدى استقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها و قوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة و بالتالي انخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية.[1]

3- التعدد: بمعنى تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ، ووجود مستويات تاتبية داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى و كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية و تنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها.

4- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها و كلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة و القيادات داخل المؤسسة و كانت طريقة حل الصراعات سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة ،و على العكس.[2]

المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية

نتناول في هذا المبحث مختلف الاجتهادات والمداخل الذي قدمها المفكرون لمعالجة ظاهرة التنمية السياسية مع تحديد تعاريفها وأهدافها .

المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية

قبل تعريف التنمية السياسة ينبغي أن نعرف كل لفظ على حدى .

---

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة معاصرة في استراتجية ادارة السلطة"** ، ط1،عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص 111.

أ) تعريف التنمية :

التنمية لغة : هي النمو و ارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آ خر .

أما اصطلاحا : يمكن أن نذكر مجموعة من التعاريف

1- تعرف التنمية أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج و الخدمات نتيجة استخدام الجهود العملية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية.[1]

2- و تعرف التنمية أيضا بأنها ظاهرة مادية و اجتماعية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية برمتها و تتأثر بعوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية متشعبة تؤثر في التراكيب المادية و غير المادية للمجتمع بصورة متكافئة يمكن قياسها و تخمين أبعادها و في نفس الوقت ضبط زحمها و اتجاهاتها و انعكاساتها بطريقة تسبب تهدم و تطور المجتمع في المجالات كافة.

3- و عرفتها **الأمم المتحدة** على أنها العملية التي يمكن من خلال توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع[2].

السياسة: حيث يذكر **" موريس ديفرجيه"** في كتابه **" دراسة السياسة"** أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي و بالنسبة لكلمة سياسة هي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان .

ويعكس مصطلح "علم السياسة" الاهتمام بعزل الظواهر السياسية ، وذلك بالحد من تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية ،ويورد ديفرجيه تعريفين لعلم السياسة في كتابه فكرة

---

[1] بانا ضمراوي ،تعريف التنمية ،تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/24
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9

[2] مولود زايد الطبيب ،**التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع**،ط 1 ،عمان ،المؤسسة العربية الدولية للنشر ،2001 ،ص 15 .

السياسة الأول يقول أن السياسة هي حكم الدول والثاني انها فن ممارسة حكم المجتمعات الانسانية.[1]

و إذا ما تناولنا هذه الكلمة أي سياسة و حاولنا تتبع معناها جاء من بعض مفاهيم اللغة نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل الكلمة جاء من السوس و هي تعني الرئاسة، و إذا قيل رأسو فلان أي أنهم سوسوه أو أساسوه، وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به و القيام بما يصلحه والأمر هنا هو أمر الجماعة أو مجموعة من الناس .

وعندما نظم كلمة سياسة إلى التنمية بما عرفناهما فإننا نحصل على عدة تعاريف وضحت التنمية الساسية .

ب) تعريف التنمية السياسية :

لا بد من الإشارة إلى أن أول من اهتم بمفهوم التنمية السياسة هو **" لوسيان باي"** الذي حلل هذا المفهموم و ظل يطور أفكاره و بطريقة متجددة[2] ، حيث قدم لوسيان تصنيفا جديدا تضمن عشرة تعريفات للتنمية السياسة.

1- التنمية السياسية كمتطلب سياسي للتنمية الاقتصادية : بمعنى خلق النظام السياسي الفعال القادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادي.

2- التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية: من خلال حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي تهدد المصالح الحيوية للمجتمع، مع تقيد سلطات الدولة و فهم السياسة على أنها أداة لتحقيق الرفاهية وليست صراعا على السلطة.

3- التنمية السياسية كتحديث سياسي: يستهدف نقل الأفراد و المجتمع من التقليدية إلى العصرية الأمر الذي يستلزم نشر ثقافة عالمية علمانية إلى جانب الثقافة الوطنية.

4- التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية: بمعنى خلق (الأمة – الدولة) و قبول شكل واحد من النظام السياسي و الممارسة السياسية من شأنه مواجهة الانقسام السياسي و تحقيق التكامل القومي.

---

[1]كمال فتاح ،**دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية "احزاب التحالف الرئاسي ولاية معسكر "** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2012 ،ص 41 .

[2]حميد السعدون ،**التنمية السياسية والتحديث "العالم الثالث "**،ط1 ، العراق ، دار الكتب والوثائق ،2011، ص 46 .

5- التنمية السياسية كتنمية إدارية و قانونية : أي عملية خلق نظام قانوني و إداري تتحقق من خلاله السيادة الكاملة للدولة و يصبح هذا النظام أساسا لشرعيتها و استقرارها.

6- التنمية السياسية كتعبئة و مشاركة جماهيريتين : فالتنمية السياسية تتضمن بداءة دور المواطنة و معايير جديدة للولاء و الإنخراط.

7- التنمية السياسة كبناء للديمقراطية : بمعنى بناء المؤسسات الديمقراطية و تدعيم الممارسات الديمقراطية.

8- التنمية السياسية كاستقرار و تغيير منتظم: بمعنى انصب اهتمام على مفهوم الإستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الهادف.

9- التنمية السياسية كتعبئة و قوة : أي دعم قدرات النظام السياسي بما يمكنه من تعبئة و تخصيص الموارد.

10- التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير الإجتماعي: و هذا هو المفهوم الذي توصل اليه " **لوسيان باي"** فالتنمية السياسية جزء من عملية التغيير الاجتماعي التي لا يستطيع أي جزء أو بعد من المجتمع فيها أن يتخلف أو يهمل[1].

و يحدد " **روبرت بركنهام"** بأن لمفهوم التنمية السياسية خمسة مدلولات مختلفة :

1- مدلول قانوني : يهتم بالبناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها .

2- مدلول اقتصادي : يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الإقتصادية .

3- مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية و القانونية مع تحقيق شروط الفعالية و الكفاءة و العقلانية.

4- مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية و المشاركة في الحياة السياسية.

5- مدلول ثقافي: تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثا تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة.[2]

فيما ينظر " **هنتجنون** " إلى أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية و هي :

[1] محمد سعد إبراهيم ،**الصحافة والتنمية السياسية** ،القاهرة ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،1998 ، ص 32.
[2] مصطفى الصوفي ، الجماعات المحلية والتنمية الساسية ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/20
http://www.safipress.com/index.php?op=suite&art=96

أ- ترشيد السلطة : ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الطبقية أو الطائفية .

وهنا تصطبغ السلطة بطابع علماني ،لا يمت بصلة لنظريات التفويض الالهي أو اضفاء القداسة على الحكام ،وهنا تنفصل السلطة عن شخصية الحاكم ،بمعنى أن الحكم لا يتم بشكل فردي ،وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية .

ب- تباين الوظائف السياسية : ويقصد بها عدم احتكار السلطة ،والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية و القضائية ،وتعدد الاحزاب وجماعات المصالح والضغط ،وهذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية ،التي يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية .

ج- المشاركة السياسية : ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الاجماع الشعبي متمثلا في المناقشة والتدبير الشعبي ، ولما كان اتساع الحجم السكاني والتخصص السياسي وتعقد المتغيرات الدولية أمور تحول دون اجتماع الجماهير لتدبر أمورهم بالشكل الديمقراطي تطلب الامر ظهور التمثيل النيابي ونظم الاحزاب ....الخ[1].

و يرى كل من **"غابريل ألموند"** و **" بنكام باول"** التنمية السياسة تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعة و الدولية ، و بالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بناء الأمة و المشاركة و التوزيع ، ولقد قاما تحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي و استقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافة . [2]

و يرى **" كارل دويتش"** أن التنمية السياسية عملية تستهدف القيام بتعبئة اجتماعية و مشاركة جماهرية، فكلما اتسع دور الفرد في الحياة السياسية زادت مشاركتهم السياسية و زادت درجة الانتماء السياسي لهذا المجتمع.

---

[1] محمد سعد إبراهيم ،مرجع سابق ، ص 34.
[2] ثامر كامل محمد الخزرجي ،مرجع سابق ،ص 138.

و التنمية السياسية في تصور **" ليونارد بندر"** عملية تستوعب كل الجماعات و كل الاهتمامات من خلال مشاركة كاملة للمواطنين و دون أن يؤثر ذلك على كفاءة النسق السياسي و فاعليته.[1]

وقد عرف **أحمد وهبان** التنمية السياسية على أنها : عملية سياسية لها غايات متعددة ترمي إلى تأكيد و ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار في المجتمع و زيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر اقليم الدولة و رفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة.[2]

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية

هناك العديد من المصطلحات على الرغم من تلاحقها الزمني في الظهور إلا أنها لا تمثل منظومة متكاملة أو نسقا واحدا انما نجدها غالبا بديلة أو مرادفة أو مكملة لبعضها حيث عادة ما نجد عدة مفاهيم تستخدم في دراسة ظاهرة التنمية السياسية دون ادراك أبعادها الثقافية و الفكرية، و هذا يعود إلى غياب تحديد المفاهيم و المصطلحات العلمية المستخدمة، الأمر الذي انعكس سلبا على التصور النظري الموحد ومن بين هذه المفاهيم نذكر منها ما يلي:

1- التحديث:

ان مصطلح التحديث يعتبر أهم و أشمل المصطلحات لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة و الزمن، فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في غرب أوروبا و أمريكا الشمالية ما بين القرنيين 17 و 19.

ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى و بعدها إلى أمريكا الجنوبية و آسيا و افريقيا في القرن 19 و 20 [3].

---

[1] محمد سعد إبراهيم ،مرجع سابق ، ص 35.

[2] أحمد وهبان ،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ط1، الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 : ص 144.

[3] بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب "قضايا واشكاليات "**،الجزائر ،دار المطبوعات الجامعية ، 2011 ، ص 10.

وحسب تصور **مور** فالتحديث هو عملية تتضمن ادخال تحول كلي شامل في البناء و نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث حيث يستهدف في هذا التحول احلال نموذج أنماط التكنولوجيا و التنظيم الإجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا و المستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات.[1]

2- الإصلاح:

ظهرت فكرة الاصلاح منذ عام 1963 ويعرف قاموس اكسفورد الاصلاح بأنه تعديل أو تجديد نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، إزالة بعض التعسف او الخطأ و الاصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لإصلاح .

المستوى الأول : الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتجية الثورة أو الاتجاه الثوري في التغيير .

المستوى الثاني : الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية .

المستوى الثالث : هو الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية الإدراكية والسلوكية وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها .[2]

عرف **ابشر الطيب** الإصلاح كما يلي :

أنه جهد سياسي وإداري و اقتصادي وثقافي و اجتماعي و إرادي ،هادف لإحداث تغييرات أساسية ايجابية في السلوك والنظم ،والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الاداري ،بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه.[3]

---

[1] مسلم بابا علي ، تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، **دفاتر السياسة** ، العدد 09 ، جوان 2013 ، ص 242 .

[2] حسن بن كادي ،**التنمية الساسية في الوطن العربي و آفاقها** ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم الساسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2008 ، ص 44 .

[3] نجم الأحمد ، المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الاصلاح الاداري في سورية ، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 24 ، العدد الاول ، 2008 ص 368.

أما بالنسبة **للإصلاح السياسي** يعني : القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار ، فالإصلاح هو التغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام[1].

3- التغيير:

يعتبر مصطلح التغيير مفهوم عاما حياديا غير قيمي ، وهذا ما يؤكده الأستاذ فيريل هيدي أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية السياسية يشيران الى التطور نحو نموذج واحد للبحث مفتوحا فيما يتعلق بلإتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح .

ومن هذا يمكن توضيح مفهوم التغيير في معناه الواسع هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا لايؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية و البنية معا ويكون كميا متى اقتصر على التغيير في حجم النواتج اما التغيير النوعي فيتطلب تغييرا في البنية والعملية ،أي تغيير البنية وتغيير العملية تغييران نوعيان ،ويكون التغيير إيجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية وسلبا متى خفضة في ذلك المستوى.

ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان اساسيتان هما :

أ- التغيير الإصلاحي :الملامح الأساسية له أن عملية التغيير تتعلق بالسياسات و الأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الادوار و كذلك فإن التغيير الإصلاحي لا يقوم على تغيير في أبنية المجتمع الى كنتائج لتغييرات كمية في شغل الأدوار وهذا يعني أن هذا النوع من التغيير يهتم بالتغيير الكمي أكثر من اهتماماته بالتغيير النوعي وعليه يمكن القول أن التغيير الاصلاحي لا يتم على حساب النظام وإنما في إطاره .

ب- التغيير الجذري : يتسم بالشمولية فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة لاتجاه فتحدث تغيرات كمية و نوعية في آن واحد ، تشمل الانظمة الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية[2].

[1] مسلم بابا علي ، مرجع سابق ، ص 240.
[2]بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص ص 16 -17.

4- التطور : كثيرا ما يتم خلط التطور مع المفاهيم الأخرى كتغيير والنمو والتنمية والتقدم ليعبر عن مفهوم واحد ذا مضمون واحد، فمصطلح التطور وليد فلسفة الغربية الداروينية غير أن انتقال المصطلح الى العلوم الانسانية وخاصة علم السياسة اعطى له دلالات مختلفة نظرا لتعدد مجالات توظيفه ، بحيث أصبح هذا المصطلح على حد تعبير الاستاذ **حامد ربيع** موضع غموض ويعد ذلك الى عاميين أساسيين :

أولهما :ما درج عليه الفقه السياسي من النظر الى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني .

وثانيهما : ما وقع فيه الفقه الحركي من خلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور ، فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع الى وضع ،او من صورة الى صورة ،أو من نظام الى نظام وهذا يدركنا بنظرية الدساتير لأفلاطون ونظرية الدولة لإبن خلدون ،وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان ثم من جانب عنصر التتابع ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي او الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة[1].

المطلب الثالث :المداخل النظرية لتنمية السياسية

يعد المدخل المنهجي اسلوبا للمعالجة والفهم ,الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية ونظرا لاتساع البحث في دراسة التنمية السياسية ارتأينا ان نركز على اهم المداخل المنهجية .

1. **المدخل القانوني** :

يعد المدخل القانوني من المداخل التقليدية في دراسة التنمية السياسية ، والذي يركز أساسا في دراسته لأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية ،وبالتالي يمكن القول أن الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو عدم شرعيته[2].

---

[1] فتاح كمال ، مرجع سابق ، ص 53 .

[2] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل الساسى "المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، الادوات "** ، الجزائر ، 1997 ، ص 117.

فإن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسة التنمية السياسية مؤداه ان النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القوة والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه فجوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون تتمثل في تأسيس دولة القانون ، وحتى تكون هناك سيادة القانون يتوجب وجود دستور الذي يقيم السلطة في الدولة ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها ، وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة كما يفترض وجود حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة و اعتداءاتهم على بعضهم البعض من جهة أخرى ، وفي ذلك ثمة ضمان للسيادة والعدالة والمساواة بين الجميع ومن ثمة تصبح امكانية الحكم على ان النظام السياسي نظام نامي .

فعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها المدخل القانوني الى الدارس في التنمية السياسية الى أنه يظل قاصرا من الإطاحة بالظاهرة الإنمائية في جميع جوانبها ،فضلا عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية[1].

حيث يكون أكثر تأثيرا وكذا إهمالا للاعتبارات غير القانونية حيث يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة و أجهزتها الرسمية.[2]

2. المدخل الماركسي (الجدلي) :

ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ ويعتبر أن التنمية السياسية لايمكن فهمها كظواهر فوقية ، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة) إلا إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة البروليتاريا) وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية ،والتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنتشر المساواة داخل المجتمع ، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية .

وهي ديمقراطية الاغلبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول الى ديمقراطية اشتراكية[3]

---

[1] بومين طاشمة ، مرجع سابق ، ص ص 52-53 .

[2] محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 118 .

[3] عباش عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي "مثال تونس "** ، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية ، 2008، ص 57.

إن الجزم بأن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرتها على وسائل الانتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع لا يعني بالضرورة لذلك ، بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة الى أخرى دون فسح المجال لبقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج ، كما أن إرتباط النظام بطبقة معينة وتعبيره عن المصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور والتنمية السياسية ، وما تقوم عليه من إعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس درجة تنمية و تخلف النظام السياسي ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الجدلي انتقادا مؤداه ، تركيزه على العامل الاقتصادي المادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي ويهمل العوامل الاجتماعية وغيرها ، لكن برغم من قصور هذا المدخل يمكن للباحث أن يعتمد عليه في دراسته لتنمية السياسية لأن الدور المحوري لطبقة وتحليل التناقضات والتدرج الاجتماعي كلها تساعد الباحث في الإلمام بجميع نواحي التي قد أهملتها المداخل الأخرى.[1]

3. المدخل البنائي الوظيفي :

ومن أهم من طور هذا المدخل **تالكوت بارسونز، وجبرايل الموند، وديفيد إيستون،** وغيرهم حيث أضافوا الكثير من التحليلات البنائية الوظيفية عن أبعاد ومفاهيم جديدة ،حيث وفرت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي.[2]

و مفاد هذا التحليل أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل وإنه ينقسم بدوره الى أجزاء أو أنساق كل جزء له دور و نشاط ووظيفة خاصة به،وبالتالي نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها ادوار وانشطة معينة .

إذن تنطلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية من إفتراض أساسي مؤداه :

أن النظام السياسي النامي أو المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص في توافر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية وجود أنماط معينة من العمليات

---

[1] بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 57.
[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص 308 .

والمؤسسات والقيم الأساسية المتطورة ، فضلا عن تنمية قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي لنظام السياسي نفسه ، وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى النحو اقل مع بيئته الخارجية .[1]

إذ يذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة التنمية السياسية :

أ) **قدرات النظام السياسي :**

- **القدرة الإستخراجية :** وهي التي تتيح لنظام السياسي الحصول على بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد (اقتصادية ومالية ....الخ) ودعائم سياسية وغيرها .
- **القدرة التنظيمية :** وهي القدرة التي من خلالها يتاح لنظام السياسي أداء دور المسيطر عل سلوك الافراد والجماعات داخل المجتمع وضبط وتنظيم ذلك السلوك .[2]
- **القدرة التوزيعية :** وهي تشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد التي أتيحت له من بيئته بين الافراد والجماعات داخل المجتمع ، ويمكن قياس هذه القدرة من خلال تحديد كمية أهمية الموارد الموزعة وعلى قدرة النظام في الرد على الطلبات الوافدة .
- **القدرة الاستجابية:** هي تشير الى قدرة النظام السياسي الى لاستجابة إلى مطالب بيئته وضغوطها والرد من خلال القرارات والأفعال على تلك المطالب والضغوط .
- **القدرة الرمزية :** وهي تشير الى مقدرة النظام السياسي على تعبئة تأييد الجماهير من خلال استخدام الرموز المؤثرة[3].

ب)**وظائف التحويل:**

ويقصد بها مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها من ثلاثة موارد ومطالب الى مخرجات ،أي قرارات والسياسات التي تصدر عن أبنية النظام السياسي ،وتتكون هذه الوظائف كما يقول الموند وباول من ستة عمليات رئيسية :

---

[1] نعيمة سمينة ، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل و النظريات الحديثة ، تم تصفح الموقع يوم : http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489 2016/03/03

[2] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص ص 137-138 .

[3] نفس المرجع ، ص 140.

هي التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح و صنع القواعد ،وتطبيق القواعد والفصل في المنازعات وفقا للقواعد ،ثم الاتصال السياسي .

ج) وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه لابد أن يتكيف مع التغييرات التي تطرأ من داخله أو من البيئة المحيطة به وهو بذلك شأنه شأن مختلف النظم الاجتماعية الاخرى ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي[1] .

وعلى الرغم من أن هذا المدخل إهتم بتحليل النظام السياسي النامي،خاصة أعمال غابريل الموند الى أن هذه التحليلات تخللها ضعف في ثناياه حيث حدد الاستاذ **نصرمحمد عارف** جوانب قصور المدخل البنائي الوظيفي :

1. إن التحليل البنائي الوظيفي طمس الانسان بحيث إختفى نهائيا من نظرته وتحليلاته .
2. الطبيعة الميكانيكية لهذا التحليل حيث يعتبر أن النظام نسق آلي .
3. التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية .
4. هذا المدخل محدود جدا في ما يتعلق بمدة المساهمة في فهم مجتمعات تمر بحالات تغييرجذري و أساسي[2] .

المطلب الرابع :أهداف التنمية السياسية .

لتنمية السياسية مجموعة من الأهداف يمكن أن نستخلصها فيما يلي :

1- تهدف التنمية السياسية الى بناء الدولة القومية وتطوير الثقافة السياسية لأفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من المعتقدات والتوجهات والرؤى التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ، تجاه الشؤون السياسية وشؤون الحكم وبالتالي تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة .[3]

[1] جابر سعيد العوض ، اقترابات تحليل النظم في علم السياسة ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/02
https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis

[2] بومدين طاشمة ،مرجع سايق ، ص 66

[3] أيمن البرانسة ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/05
http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1923:2014-07-17-08-56-57&Itemid=172&option=com_content

2- أما الهدف الثاني فيتوقف تحقيقه على تحقيق الهدف الأول ويتمثل في ترسيخ التكامل السياسي ،وبالتالي الاستقرار فمن شأن التكامل بلوغ الاستقرار ذلك بأن التكامل السياسي هو الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم أي المستقر .

3- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها في معنى إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وسياساتها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة وعلى كافة الأفراد المشكلين لمجتمعها .

4- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها .

5- تهدف الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وذلك بمشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء فيما يتصل بإختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي أو ما يتعلق بتأثير على عملية صنع القرارات السياسية العامة داخل المجتمع .

6- تهدف الى بناء إستراتجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين الى تغيير في الفكر والممارسة .

7- تهدف الى جعل المجتمع عصريا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبناءه وذلك خلال إحداث تعديل بعض القوانين والأنظمة القائمة على العمل والحق والسيادة[1]، و في الأخير فهي تهدف أيضا الى التخلص من الازمات التي تواجهها الدولة ما يعني أنها المصلحة المشتركة للسلطة السياسية والمواطنين من أجل تحقيق الاستقرار الذي يبتغيه أي نظام سياسي .

وأخيرا نستنج أن المراحل والتطورات التي مر بها المجتمع المدني بداية من التجربة الغربية من نظرية العقد الاجتماعي الى الماركسية والليبرالية ساهمت كثيرا في بلورت هذا المفهوم ، أما العالم العربي شهد في البداية رفض لكن في الاخير تم القبول بهذا المفهوم و ان المجتمع المدني باعتباره مجموعة مؤسسات كل لها النشاط التي تقوم به اما بالنسبة لتنمية السياسية فهي عبارة عن عملية تساهم وبالضرورة في قياس تقدم او تخلف النظام السياسي فهي عملية مهمة في تطور المجتمعات .

---

1 أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص ص 144-145 .

الفصل الثاني

دور المجتمع المدني
في تحقيق التنمية السياسية

تمهيد :

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تكريس التنمية السياسية ، فبالنظر إلى ما تحمله من قيم و أدوار التي تضطلع بها و التي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها فإن مشاركتها في الحياة السياسية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق التنمية السياسية و في هذا الفصل سنتطرق الى إبراز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من خلال دوره في تنشئة الأفراد سياسيا و دفعهم الى المشاركة السياسية وآليات التي تساهم في تفعيله لتحقيق التنمية السياسية .

المبحث الأول : علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية .

للمجتمع المدني دور فعال في عملية التنشئة السياسية حيث يساهم بذلك من خلال مختلف مؤسساته في تحقيقها وذلك لأهمية التنشئة السياسية في المجتمع لأنها تعتبر الوسيلة لتصحيح السياسة المنحرفة وخلق ثقافة مدنية جديدة من أجل الانتقال بالمجتمع من التخلف إلى التقدم .

المطلب الأول: مفهوم التنشئة السياسية

لقد وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماما كبيرا من جانب العديد من علماء السياسة و الاجتماع و النفس حيث أن جذورها ممتدة عبر التاريخ ترجع إلى العصور القديمة.[1]

حيث ظهر مفهوم التنشئة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، و بعد انحسار الاستعمار الغربي و حصول معظم الدول على استقلالها و ظهور التكتلات العالمية المختلفة عسكرية كانت أم سياسية أم اقتصادية فبدأت كل دولة تعمل جاهدة على استقرار نظامها السياسي، فتغرس ما تؤمن به من أفكار و مبادئ في نفوس أبناءها و بدأ دارسوا السياسة بتحليل المخاطر و التحديات التي يتعرض لها الإنسان و لذلك تعتبر التنشئة السياسية هي إحدى العمليات السياسية في المجتمعات المختلفة.

---

[1] سماح قارح ،التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية ، **مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية** ،العدد 2و3 ، جانفي – جوان 2008 ،ص3.

1) تعريف التنشئة السياسية:

و لقد تعددت تعريفاتها بتعدد الكتابة في موضوعاتها فبينما يرى علماء الاجتماع أنها عملية اجتماعية يكتسب الفرد من خلالها القيم و الاتجاهات السياسية التي تساعد على التكيف مع الأعضاء الآخرين في المجتمع.

أما علماء النفس فينظرون للتنشئة السياسية بأنها عملية تعلم و ينصرف هذا التعلم إلى القيم السياسية ، باعتبار التنشئة عملية تتخذ مضمونا فرديا أو شخصيا أكثر منه عاما.[1]

و يعرف **هايمان** التنشئة السياسية هي تعليم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع بما يساعد على التفاعل معه.[2]

و عرف **فاجن** التنشئة السياسية بأنها عملية غرس المعلومات و القيم و الممارسات الثورية سواءا كانت رسمية أو غير رسمية و بأسلوب مخطط أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء و نمو المجتمع.[3]

و في تعريف **لأحمد جمال ظاهر** أن التنشئة السياسية تعني تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات ووسائل التنشئة المختلفة كالأسرة و التنظيمات السياسية المختلفة بهدف الحفاظ على أمن و استقرار و ديمومة المجتمع السياسي.[4]

و قد ذهب **كمال المنوفي** في تعريفه للتنشئة السياسية إلى التمييز بين اتجاهين رئيسين بصدد تعريفه لها.

الإتجاه الأول: هي عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء بمجموعة من القيم و المعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها و استمرارها عبر الزمن.

أما الاتجاه الثاني : فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته و يرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتحديد الثقافة السائدة في المجتمع لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص 67.
[2] عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 19.
[3] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص 11.
[4] طارق محمد عبد الوهاب ، **سيكولوجية المشاركة السياسية** ،القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،2000 ، ص 102.

بالمجتمع من حاله التخلف إلى التقدم.[1]

أما **التعريف الإجرائي** للتنشئة السياسية و التي تقوم فيها قنوات و مصادر التنشئة السياسية بزرع القيم و المبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه محافظا على اطاره السياسي و لذلك فإن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر تبعا للبيئة السياسية لتلك المجتمعات.

2) خصائص التنشئة السياسية :

- هي عملية مستمرة مدى الحياة ،فهي تعلم الافراد المواقف والسلوكيات.
- تعتبر التنشئة السياسية كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية الأوسع نطاقا ولا يمكن للفرد فصلها عن السياق البيئي ، فالأفراد باستمرار تتبادل الرسائل داخل البيئة و بذلك يمكنها تحويل بعض الاتجاهات السياسية .[2]
- هي عملية تلقين رسمي وغير رسمي مخطط وغير مخطط للقيم والمعارف السياسية .
- هي عملية تساعد الفرد على التكيف مع المجتمع و المحيط .
- هي عملية محددة لسلوك الفرد السياسي سواء بالقبول أو بالرفض في النظام السياسي.[3]

المطلب الثاني :وظائف التنشئة السياسية

تقوم التنشئة السياسية بوظائف عديدة ومختلفة مهمة للغاية منها :

- تعميق الانتماء و الولاء السياسي .
- تساعد على احترام العمل الجماعي والتعاون و الإحساس المشترك بالمسؤولية.
- تتجسد مهمة التنشئة السياسية أيضا في الحفاظ على أمن البلد واستقراره وديمومته واستمراره ، وذلك من خلال تدريب الافراد وتطويريهم وأن يقبلوا المعايير السياسية للمجتمع وينقلوها الى الاجيال اللاحقة .
- توسيع المشاركة السياسية بتعميق روح العمل الجماعي ، من خلال بناء المؤسسات وتطوير قنوات للتعبير السياسي وتنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية ، ووضع

---

[1] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص 13.
[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص 76.
[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق ، ص 125.

مناهج تقلل من ظاهرة الاتجاهات الانعزالية والسلبية في الحياة السياسية،نشر القيم والاتجاهات ، بهدف بناء نمط مشترك من التفكير ، يؤدي لتنظيم الجهود وتحقيق التماثل في الإمكانات على صعيد الوظائف العليا ، لضمان قدر ملائم من الانسجام في حركة الدولة ومؤسساتها.[1]

المطلب الثالث: قنوات التنشئة السياسية

ثمة و حدات اجتماعية كثيرة و متنوعة يرتبط بها الإنسان أو يخضع لفعالياتها و ضوابطها طوال حياته منذ ولادته و في شتى مراحل نموه بعضها ينتمي اليه جبرا و الآخر طوعا ينتسب اليه اختيارا و في غمار علاقاته بهذه الوحدات و معايشته تجربتها و المشاركة في مناشطها يكتسب الفرد معارف و أفكار و معلومات و قيما و معايير و اتجاهات اجتماعية و سياسية مختلفة تأثر على نحو مباشر أو غير مباشر في بناء شخصيته و عليه يتفق الباحثون في العلوم السياسية و الاجتماع على أن ثمة و كلات و مؤسسات كثيرة سياسية و شبه سياسية و غير سياسية بذلك تسهم بدرجة متفاوتة في التنشئة السياسية للفرد و بناء شخصيته.

1) الأسرة :

تعتبر الأسرة من أهم وسائل التنشئة السياسية مما يعطينا افتراضا و هو أن بذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد في حياة الطفولة و تقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعقيمها أو صقلها أو تهذيبها و على هذا الأساس فإن الأسرة تعتبر احدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية[2]، حيث تكتسب الأسرة أهميتها التربوية و تأثيرها الفعلي في شخصية الفرد و سلوكه الاجتماعي و السياسي من عدة اعتبارات مبدئية يمكن تحديدها في الآتي:

أ- إن معظم الأصول الأولى للاتجاهات السياسية يكتسبها الفرد عن طريق التعلم من خلال السنوات الأولى من عمره و من هنا كان دور أيه مؤسسة تربوية أو اجتماعية سياسية أخرى خلال هذه المرحلة.

---

[1] ختام العناتي ، محمد عصام طربية ، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية** ، عمان ، دار حامد لنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 308.

[2] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص 76.

ب- إن الفرد يقضي معظم الأصول عمره الأولى و يعتمد على أسرته في اشباع حاجاته المادية و المعنوية على حد سواء و من ثم يظل معرضا بل خاضعا لعديد من المؤثرات و التوجيهات التي تصدر اليه من أفراد أسرته خاصة كبار السن منهم و أن تفاوت و تأثير كل من هؤلاء وفقا للمركز الذي يشغله داخل الأسرة و المكانة التي يتمتع بها في المجتمع و ما يباشره من وظائف و أدوار محددة سلفا من خلال الثقافة.

ج- إن القيم و الاتجاهات التي يكتسبها الفرد عن طريق أسرته لا ترجع إلى التلقين الصريح أو المضمون للمعارف الاجتماعية أو السياسية فحسب بل ترتد أيضا إلى الأسلوب الذي تنتهجه الأسرة في تربيته، وبما أن الأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الفرد، إذن تؤثر ممارسة هذه السلطة في قيمه و اتجاهه.[1]

و بالتالي يمكن القول إن الأسرة تلعب دورا كبيرا و ذلك بتأثير في تشكيل ملامح شخصية الطفل المستقبلية و تحديد معالم سلوكه السياسي، من خلال علاقة الطفل بوالده الذي يؤدي إلى تشكيل الجانب الأكبر في شخصيته و تسهم في توحده مع عدد من الأنماط الثقافية و القيم التي يتكون منها البناء الاجتماعي و السياسي.[2]

2) **المؤسسات التعليمية :**

أ- المدرسة: تعد المدرسة ثاني مصدر حيث تمثل عاملا مهما من عوامل التنشئة السياسية و الاجتماعية ، فإنها تعمل بوسائلها المختلفة عملا يشبه إلى حد كبير دور العائلة فالمدرسة تعمق شعور الإنتماء للمجتمع و تساهم في بناء شخصية الفرد و تثقيفه عن طريق فهم العادات و التقاليد و تجعله عضوا مشاركا في المجتمع.[3]

و تكسب المدرسة أهميتها كما يتحدد دورها في هذا المجال من عدة اعتبارات يمكن الإشارة اليها على النحو الآتي:

- طوال الفترة التي يقضيها الفرد بالمدرسة خلال مختلف مراحل التعليم ما يترتب على ذلك من تراكم كمي للمعارف و الاتجاهات و القيم السياسية التي تنقل اليه من خلال المقررات الدراسية .

---

[1] عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 26.
[2] سمير خطاب ، **التنشئة السياسية والقيم** ، القاهرة ، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع ، 2004 ، ص 49.
[3] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، 79.

- طبيعة النظام المدرسي و نمط العلاقات السائدة فيه، باعتبار أن المدرسة وحدة اجتماعية ذات مناخ خاص يساعد بدرجة كبيرة عل تشكيل إحساس الفرد بالفعالية الشخصية و تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي و النظم السياسي القائم.
- نوعية المعلم و علاقاته بتلاميذه فكلما كان المعلم متمكنا من مادته العلمية قريبا من قلوب تلامذته مؤمنا بقيم النظام السياسي ، ملتزما إياها في تصرفاته كان أكثر قدرة على غرسها في نفوسهم و تعميق إيمانهم بها ، و إذا كانت علاقة المدرس بتلامذته ذات طبيعة سلطوية بحيث لا يسمح لأحد منهم أن يناقشه مثلا أصبح من المتوقع جدا أن تزداد الأسباب السلبية و اللامبالاة في نفوسهم و من ثم يعزفون عن المشاركة في الحياة السياسية حالما يبلغون مرحلة النضح ومن المحتمل تماما أن يحدث العكس إذا ما كانت بين المعلم وتلامذته ذات طبيعة ديمقراطية .
- نوعية المنهج الدراسي : فمحتواه و أسلوب نقله إلى التلاميذ إذ من المفترض أن يتضمن هذا المنهج للقيم السياسية الأساسية التي يبقى المجتمع و النظام السياسي نقلها إلى أبنائه و تنشئتهم.[1]

ولهذا تعد المدرسة أداة رسمية تدعم استقرار وثبات الدولة والنظام السياسي بما تغرسه في في نفوس الأطفال من أحاسيس التعلق و الولاء، كما يمكن أن تقود المدرسة عملية التغيير في الاتجاهات و تتولى غرس الإيديولوجيات جديدة و تحقيق معدلات نوعية في التنمية السياسية و هذا يبرر اهتمام الأنظمة السياسية المعاصرة بدور المدرسة في المجتمع و اعتمادها عليها للحفاظ على الأبنية السياسية.[2]

ب- الجامعة:

الجامعة على مستوى دورها الفكري و السياسي تعد بامتياز من أهم قلاع التنشئة السياسة و الفكرية للشباب و المساهمة في تكوينهم كمواطنين و اعين بشروط وجودهم و حاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيولوجي

---

[1] عبد الحليم الزيات، مرجع سابق ، ص ص 36 - 37.

[2] كريمة حوامد ، **دور الجامعة في التنشئة السياسية ، لطلبة السنة الاولى والثانية علوم سياسية** ، دراسة ميدانية بجامعة باتنة " ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر – باتنة - ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2008 ، ص 30 .

و الثقافي و الحضاري كفاعلين و مبادرين و منتجين.[1]

حيث أن الجامعة و بحكم تنظيمها الاجتماعي تجسد مجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة فهي بكل تأكيد جزء من المجتمع الحديث و لا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الاجتماعي –النظامي- في المجتمع لا يتسم بالعقلانية و التجدد و بالتالي من المفروض أن تسهم الجامعة من خلال عملية التنشئة و التعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة و على هذا الأساس أصبح الشباب الجامعي محور اهتمام الأنظمة السياسية لأنهم من وجهة النظر العلمية يمثلون جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة ، حيث يرتكز مئات الآلاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية على جميع الأصعدة.

و بهذا تعد المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة أداة للتنشئة الاجتماعية عامة و السياسة خاصة و لا يقل دورها في ذلك و هذا يعني أن الجامعة مسؤولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماطا سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يتلقاها في محيط أسرته ، بالإضافة إلى تكيفه للأدوار المهنية و الاجتماعية التي فرضها و يفرضها التغيير الاجتماعي الواسع و الطارئ و دمجه في النظام الاجتماعي الجديد.[2]

3) جماعات الرفاق:

تضم هذه الجماعات الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي ....الخ، و تبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة و تتكون من زملاء الفصل أو الجامعة أو العمل ... الخ .[3]

فتأثير جماعات الرفاق على الفرد مستمر باستمرار حياته الإجتماعية و هو مهم جدا لعملية التعليم السياسي التي تمد الفرد بمعلومات و آراء سياسية بصفته عضو في جماعة مما يعني أن الاتفاق على بعض الآراء السياسية و الأنماط السلوكية يعتبر وسيلة للتكيف ، و لتوطيد العلاقات مع بقية أعضاء الجماعة و إن أي انحراف في السلوكيات العامة المتفق

---

[1] مصطفى محسن ، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/10
http://www.aljabriabed.net/n65_04muhsin.(2).htm

[2] طلال عبد المعطي مصطفى ، الشباب الجامعي والإشكاليات التي يواجهها ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/05
http://wehda.alwehda.gov.sy/node/361985

[3] سمير الخطاب ، مرجع سابق ، ص 54 .

عليها ينتج عنه عقوبات أو حرمان من الانضمام لتلك الجماعات و يضمن قبولها له و من بينها الاهتمامات السياسية .[1]

و يتمثل تأثير هذه الجماعات في عملية التنشئة السياسية بوجه عام في عدد من الأدوار و الوظائف الهامة التي تضطلع بها، و تحاول من خلالها تشكيل فكر أعضائها و سلوكهم و مواقفهم إزاء تطورات الحياة السياسية و ظواهرها و تحديدا لهذه الوظائف و تلك الأدوار يمكن الإشارة إلى الآتي:

أ- تقوم جماعات النظراء بوظيفة نقل و تعزيز الثقافة السياسية السائدة إذ يمكن عن طريقها نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أو مهنية أم عرقية ام دينية فالطفل الذي ينشأ في كنف أسرة تنتمي إلى طبقة اجتماعية معينة مثلا يتعلم بالضرورة أسلوب حياة هذه الطبقة و إذا انظم في المدرسة إلى جماعة النظراء تظم طلابا ينتمون إلى طبقته فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد و تعميق المفاهيم و التوجهات الطبقية التي اكتسبها داخل الأسرة و من ثم جماعات النظراء من بين أهم المصادر التي يتلقى الفرد معارفه السياسية من خلالها كما تعد كذلك من أهم الوكالات التي تسهم في تشكيل اتجاهاته و مواقفه السياسية في مرحلة المراهقة ما بعدها.

ب- تسهم هذه الجماعات في تحديد مدركات الفرد و تصوراته للأمور السياسية فالفرد يميل عادة إلى معاينة المحيط الاجتماعي الذي يتحرك في سياقه وينطوي عليه هذا المحيط من أبعاد سياسية .

ج- تعتبر جماعات النظراء إطارا مرجعيا كما يتبناه الفرد من آراء و ما يتخذه من مواقف و ما يفضله من اتجاهات و في هذا يتضح أثر الجماعات في غرس القيم و المفاهيم السياسية الجديدة، و تشكيل فكر الأفراد و أنماط سلوكهم و توجهاتهم عن طريق حفزهم أو بالضغط عليهم و توجيههم صوب أنماط سلوكية أو اتجاهات سياسية معينة ترتضيها الجماعة أو تتمسك بها و تؤكد عليها.

[1] محمود حسن إسماعيل ، **التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون** ،ط1 ، مصر ، دار النشر للجامعات، 1997 ، ص 38 .

د- تهيء جماعات النظراء لأعضائها مجالا أرحب للتكيف مع البيئة الإجتماعية و الثقافية التي يعيشون فيها أو يتفاعلون معها ، و يتضح ذلك بصفة خاصة في المجتمعات الحديثة المعتمدة ، حيث يتضاءل دور الأسرة في عملية التنشئة لعجزها عن تلقين أبناءها الخبرات الملائمة للتكيف مع المحيط الاجتماعي الجديد و من ثم تزداد أهمية جماعات النظراء إذ يتعلم الأفراد خلالها أساليب التكيف و الاتساق مع الأوضاع و الظروف و الملابسات المتغيرة التي تعرض لهم أو تؤثر فيهم.[1]

و أخيرا فأهمية جماعات الرفاق تكمن أساسا في سهولة التكيف مع البيئة الاجتماعية و الثقافية و بذلك تشكل قيم و اتجاهات الأفراد خاصة السياسية منها.

4) المؤسسات الدينية :

إن الأديان المختلفة تحمل قيما و معتقدات ثقافية و أخلاقية لها حتما مضامين سياسية تؤثر على العملية السياسية و على السياسات العامة.

و على الدول أن تولي أهمية لدور المؤسسات الدينية لمالها من دور في إثارة الفكر و الثقافة و لأن العبادة لها دور في عملية التنشئة الاجتماعية عامة و السياسة خاصة يتلخص في:

- تعليم الفرد و الجماعة تعاليم دينية و معايير سماوية تحكم سلوكهم و تفرض احترامها و الالتزام بها يضمن السعادة للفرد و المجتمع.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي معياري ، و تنمية الضمير الفردي و الجماعي .
- توحيد السلوك الاجتماعي و تحقيق التقارب بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .
- تعتبر المساجد واحدة من أماكن العبادة التي تلعب دورا في بث تدريس و خلق مجموعة من القيم السياسة العامة للأطفال و الكبار في الأمة العربية الإسلامية.[2]

5) الجيش:

يعتبر الجيش مؤسسة للتنشئة السياسية العسكرية حيث يتلقى الفرد فيخرجه من المدنية إلى العسكرية، و يغرس فيه صفات الطاعة و الانضباط و الاعتماد على النفس و يدعم لديه

---

[1] عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

[2] كريمة حوامد ، مرجع سابق ، ص 34.

قيمة التجانس مع غيره في المعيشة فينمي عنده روح العمل الجماعي حيث يثري قيمة الفعل في نطاق التنشئة السياسية.

و يبرز دور الجيش في التنشئة السياسية خاصة في أوقات الحروب و الانتصارات بل و يتحدى تنشئة الأفراد ليحقق تنشئة سياسية للشعب كما يلعب دورا في بث رسالة سياسية تتعلق بالأمن القومي و ردع أي محاولة للاختراق الداخلي عن طريق تجسس و أحيانا في العمل السياسي الرسمي لتخليص البلاد من موقف عصيب قد تقع فيه.[1]

6) المجتمع المدني :

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم مصادر التي تساهم في عملية التنشئة السياسية حيث سنبين دورها فيما يلي:

أ) الأحزاب السياسية:

للأحزاب السياسية دور مهم في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية و التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية.

حيث يظهر دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها و من أهم هذه الوظائف :

1- التأطير السياسي و الإيديولوجي للناخبين و محاولة توعيتهم و تبصيرهم حول السياسات المتبعة من طرف الحكام و تسهل مهامهم في تحديد اختياراتهم لحكامهم و كيفية انتقادهم و الضغط عليهم.

2- اختيار المترشحين للمناصب الإنتخابية : إذ تعد الأحزاب بمثابة المدارس التي تدرب الأعضاء فيها و تؤهلهم لممارسة السلطة.

3- تنشيط الحياة السياسية : من خلال التنافس الدائم و حث الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية مما يزيد في الوعي و الإدراك لقضايا المجتمع، و يزيد من الشعور بالوحدة الوطنية و تحقيق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات و الشرائح الاجتماعية.

4- المساهمة في تكوين الرأي العام و توجيه الجماهير بواسطة عرض الحقائق و جواهر المشكلات خاصة تلك التي تخيفها الحكومات تجنبا للانتقادات و تبصر الناخبين بها.

---

[1] محمود حسن إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 55.

5- اثراء الممارسة الديمقراطية للحريات العامة : من خلال ما تتيحه من فرص للأفراد للمارسة الحرية سواءا في التنافس على السلطة بطرق سلمية أو محاسبة الحكام و انتقادهم عن طريق معارضة منظمة.[1]

6- التثقيف السياسي : وذلك عن طريق الاجتماعات والحفلات والمؤتمرات وتنظيم برامج التدريب السياسي ، وتعلم التاريخ القومي ونشر البرامج والآراء السياسية في منشوراته ،فالأحزاب تعتبر مؤسسات تعليمية ، تقدم للشعب معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة ، وبطريقة مبسطة تنمي فيه الوعي السياسي كما أنها تعمل على تعبئة الشعب خلف آراء سياسية و أهداف وبرامج معينة عن طريق التوعية السياسية ، فالحزب أداة لإحداث التغيير في الاتجاهات السياسية والسلوكيات داخل المجتمع.[2]

و من هنا فإن الأحزاب السياسية تساهم بدور فعال في عملية التنشئة السياسية عن طريق تزويد أعضائها بالمعارف السياسية و تكوين و اختيار الكوادر السياسية بالإضافة إلى ذلك تستطيع المساعدة على تكوين رأي عام و توجيه الرأي العام نحو مسألة من المسائل التي تمس المصالح المشتركة للمجتمع.

ب) النقابات:

تلعب النقابات دورا هاما في عملية التنشئة السياسية حيث تساهم في تغيير الثقافات السياسية و العملية السياسية حيث تقوم بتجنيد عدد كبير من المهنيين و المحترفين و المتدربين، و تضمن ولاء أعضائها ممن تدافع عن مصالحهم مما زاد من قوتها و قدرتها على نشر و تشجيع بعض القيم السياسية المرتبطة بمصالحها، بل قد يحدث أن تستخدم وسائل الإعلام لنشر آرائها و أقوالها حول بعض القضايا السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية و توصلها إلى الجمهور " الناس".[3]

---

[1] كريمة حوامد ، مرجع سابق ، ص 32.

[2] ختام العناتي ، محمد عصام طربية ، مرجع سابق ، ص 325 .

[3] كريمة حوامد ، مرجع سابق ، ص 35.

ج) المؤسسات الإعلامية:

تتولى وسائل الاعلام دورا مهما في عملية التنشئة السياسية فهي تزود المواطنين بالمعلومات السياسية و تشارك في تكوين و ترسيخ القيم السياسية لديهم.[1]

حيث تقوم وسائل الإعلام بالتنشئة من خلال المعلومات و الرسائل التي تنقلها من صانعي القرار إلى الأفراد و التي تحمل أفكار و معلومات تعمل على تعزيز القيم و الاتجاهات السياسية الخاصة بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.

حيث تساعد وسائل الإعلام على حشد الجماهير حول مشكلات سياسية محددة، و تخلق مناخا اعلاميا تثار فيه عملية التنمية السياسية و الاجتماعية و تساعد وسائل الإعلام عن طريق تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة و الحقائق الثابتة على تكوين رأي عام صائب حيث أصبحت وسائل الإعلام تستخدم كقنوات للتعبير السياسي و نشر آراء و أفكار القائمين على السلطة و التأثير على الجماهير لتشكيل الرأي العام وفق الهدف المطلوب لذا تعتبر التنشئة السياسية للأفراد هي من وظائف الرئيسية لوسائل الإعلام.[2]

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني في تحقيق التنشئة السياسية

أ) مساهمة المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية:

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتنوعة و هي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة و هي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن و الدولة من أجل تحقيق مصالحة وفق معايير القيم الاجتماعية و التعددية الفكرية و تبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها و في عملية سن برامجها التثقيفية و يتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي و التثقيف السياسي و من خلال دورها الأساسي و الفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تسهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع و جذبهم إلى ساحة العمل السياسي، و ذلك لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقة الحاكمة ، فدور منظمات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية يكمن في تكوين الفرد سياسيا وجعله يكتسب قدرا من المعرفة والفهم لما

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 129.

[2] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص 88.

يدور حوله من مسائل سياسية كنظم الحكم وتصرفات القادة السياسيين ...الخ بجعله ينمي قدراته مما يساعد على تنظيم خبراته وبنائها عن العالم السياسي الذي يحيط به .[1]

حيث تمثل مؤسسات المجتمع المدني جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة وهي منظمات ، تقوم بعملية تثقيف و تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي ، و مواجهة الأزمات و التحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم و معيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهرية كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل و تدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة، فالدور الأساسي التي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني هو التنشئة السياسية و هذا يأتي من خلال الإيمان المطلق لتلك المؤسسات بالتجربة الديمقراطية و تعميق مفهومها و ممارستها و البناء الديمقراطي لا يأتي الإ من خلال التنشئة السياسية السليمة التي تعتمد قيم الديمقراطية كمرتكز أساسي لها.

ب) أهمية المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية

للمجتمع المدني أهمية كبيرة في عملية التنشئة السياسية، حيث يبدأ دوره بتأهيل و تدريب كوادر مؤسساته و من ثم ينطلق للمجتمع ليمنحه فرصة كبيرة لتربية و تنشئة الشعب سياسيا و ثقافيا و بما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية تعليمية و تثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع لذا تتحمل هذه المسؤولية مؤسسات المجتمع المدني لكونها مؤسسات مستقلة.

حيث تكمن أهمية هذه المؤسسات من خلال قدرتها على التفاعل الإيجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية ، من خلال الدور التي تتقلده داخل إطار المجتمع و علاقتها بالدولة من خلال تأهيل و تثقيف الفرد باعتباره كائنا سياسيا مؤثرا في المجتمع ضمن معطى سياسي معين و يأتي ذلك الأمر الهام نتيجة التطور و التحول السياسي للمجتمع و لطبيعة نظامه السياسي السائد و معاييره الإيديولوجية و مرونته الديمقراطية و الإنفتاح محليا و إقليميا و عالميا.

حيث أنه قد يؤدي غياب دور هذه المؤسسات في عملية التنشئة السياسية إلى التنافس الحاد للقوى السياسية و الصراعات الحزبية و طائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز

[1] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مرجع سابق ، ص 85.

على إقصاء الآخر فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف ، بذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية من معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تسهم في تهميش الثوابت الوطنية و الولاء المطلق للوطن و هذا الإنحراف يشكل تباين و تناقض في القيم و السلوكيات السياسية لمكونات المجتمع و الذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوة سيكولوجية كبيرة ، تجعل المجتمع غير مستقر.[1]

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسة :

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في تعزيز عملية المشاركة السياسة حيث تساهم هذه الأخيرة في تعبئة الجماهير و توعيتهم بحقوقهم السياسية ، مما يؤدي إلى تفعيل عملية المشاركة السياسية لديهم.

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

تعتبر عملية المشاركة السياسية واحدة من أهم متطلبات و دعائم أي نظام سياسي من جهة ، و تعبيرا عن مساحة الديمقراطية و الحرية التي يوفرها هذا النظام من جهة أخرى، فهي أداة و وسيلة فعالة لتحقيق التنمية السياسية للمجتمع.

أ) تعريف المشاركة السياسية:

يعرف كل من **"صموئيل" "هينتنجون "**و **"نيلسون"** أن المشاركة السياسة هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.[2]

كما عرفها **"داود الباز"** بأنها إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و الاسهام في تقرير مصير دولتهم حول النحو الذي يريدنه .[3]

ويعرفها كل من **"سيدني فيربا " و" نورمان ناي"** هي تلك الانشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون ، بهدف التأثير في عملية إختيار الحكام وما يتخذونه من قرارات .[4]

---

[1] نجي الغزي ، دور مؤسسات المدني في التنشئة السياسية ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/14
http://www.najialghezi.com/index.php

[2] ناصر الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص 27.

[3] داود الباز ، **حق المشاركة في الحياة السياسية** ، ط 1 ، القاهرة ، دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص 358.

[4] عبد الحليم الزيات ، إسماعيل علي سعد ، **المجتمع والسياسة** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص446.

أما **" محي سليمان"** فيعرفها بأنها : الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع أو الإسهام في صنع القرارات الخاصة في المجتمع ، و تتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع و المعرفة السياسية و انتهاءا بالعنف السياسي.[1]

أما **"صلاح منسي"** فيعرف المشاركة السياسية على أنها : عملية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي و واعي بغية التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه و انتمائه الطبقي ، و تتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب و الترشيح للمؤسسات التشريعية و الاهتمام بالحياة السياسية و التصويت.[2]

كما يعرفها **" سيد أبو ضيف"** بأنها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر و الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و ذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف أو تحديد دوره في انجاز المهام اليومية التي تتجمع على المستوى القومي في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعا بها و مشاركا في صياغتها و موافقا عنها في مواجهة كل ما يعترض تحقيقها من عقبات.[3]

ب) خصائص المشاركة السياسية .

تتصف المشاركة السياسية والاجتماعية بمجموعة من الخصائص أهمها :

- المشارك سلوك تطوعي ونشاط ارادي حيث يقوم المواطنين بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف .
- المشاركة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد ، نتيجة لتفاعله مع الافراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع .

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص110 .

[2] مرجع نفسه ، ص 112 .

[3] الطاهر علي موهوب ، **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية** ، ط1 ، مصر ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 101 .

- المشاركة سلوك ايجابي واقعي ، أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير .

- المشاركة هي عملية إجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى إشراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية .

- تتعدد مجالات المشاركة في لا تقتصر على نشاط أو مجال واحد يمكن للفرد أن يشارك في أحدها أو كلها في آن واحد .

- لا تتقيد المشاركة بحدود جغرافية ولا مكان محدد قد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي .

- المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب وإلتزام في نفس الوقت فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اتجاه قضايا مجتمعه .

- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد ، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي ذلك مما ينتج عنها تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين ، ووسيلة لتمكين الجماهير من لعب الدور المحوري للنهوض بالمجتمع نحو الرقي والمساهمة في دفع عجلة التنمية .[1]

- كما لابد من توفر مجموعة من الخصائص حتى ينطبق على الفرد وصف مشارك سياسي وحسب **ويورد بيرلسن** يلخصها في النقاط التالية :

- **الاهتمام ، المناقشة ، الدافع** : على المواطن الاهتمام بالمسائل السياسية والمساهمة في النقاش الدائر حول هذه المسائل زيادة على وجود الحافز للمشاركة .

- **المعرفة :** على المواطن أن يكون ملما بجميع المسائل وأن تكون مشاركته على أساس المعرفة التي توصل إليها إما بإتباع خط سياسي ما برضا أو الإعتراض عليه.

- **المبدأ:** أن تكون المشاركة بهدف تحقيق المصلحة العامة وايمانا بها وليست انصياعا لتحقيق المصلحة الشخصية .

---

[1] عبد العزيز ابراهيم عيسى ، محمد محمد جاب الله عمارة ، **السياسية بين النمذجة والمحاكاة** ، ط1 ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، د س ن ، ص 184 .

الرشد: لاتمنح الدول حق المشاركة إلا بعد بلوغ سن الرشد فكلما زاد الأفراد نضجا إزداد إعتدالا و محافظة .[1]

المطلب الثاني: أشكال وقنوات المشاركة السياسية

أ) أشكال المشاركة السياسية :

يقسم **إبراهيم أبراش** أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات :

1- مشاركة منظمة : تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن و النظام السياسي ، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع و دمج المطالب الفردية المعبر عنها و تحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في اطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية و النقابات و الاتحادات المهنية....الخ

2- مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية ، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته و درجتها و يكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

3- مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات و تظم غير النشطين و غير المؤطرين سياسيا من الجمهور أي عامة الناس تتجلى مظاهرها في التصويت و في الاستفتاءات.[2]

كما يصنف البعض الآخر المشاركة السياسية في ثلاثة أنماط:

1- المشاركة السياسية الدورية: و يشترط أن تكون :

منظمة: الإنتخابات وفق للدوريات التي يحددها الدستور.

حرة: و تعني عدم وجود ضغوطات على الناخب و المترشح و السماح بحرية التعبير المتساوي و التكافؤ في الإمكانات التي تضمن حرية الرأي.

نزيهة: أي أن الأطر الرسمية و الوسيطة تضمن الحياة للمؤسسات العامة مما يكرس ميزة التعددية.

2- المشاركة السياسية الدائمة: و هي تدعم التنمية السياسية من خلال حق التجمع و الدخول في الجمعيات و إنشاء أحزاب سياسية، و المشاركة الدائمة هي شاملة و أكثر فعالية

---

[1] إبراهيم أبراش ،**علم الاجتماع السياسي** ، عمان ، دار الشروق لنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 242 .

[2] محمد لمين لعجال أعجال ،**إشكالية المشاركة السياسية** ، مجلة العوم الانسانية،العدد12 ،2007 ،ص245.

على مستوى إيصال حاجات المجتمع، حيث تعتبر مصدر طاقة للنظام السياسي حسب دايفيد استون لضمان استقراره وفعاليته التمثيلية .

3- المشاركة السياسية التمثلية : فالمشاركة تمثل آليات وظيفية معقدة تقوم بتحريك دواليب الاتصال المستمر أو الظرفي بين الحاكم و المحكوم بصفته تفاعلية غير محدودة و لا استثنائية و تقوم بالمساهمة التمثيلية للمواطنين في المؤسسات المحلية كالبلدية أو الجمهورية و المجالس الشعبية الولائية لاتخاذ قرارات متعلقة بالتنمية أو على المستوى الوطني.[1]

ب) قنوات المشاركة السياسية :

هناك العديد من القنوات للمشاركة السياسية التي يشارك المواطن من خلالها أهمها:

1- المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات: و ينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية و ترتبط هذه العملية بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه و رغم كل مظاهر الديمقراطية و الشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة، أهمها قدرة المجتمع على متابعة و محاسبة هؤلاء الممثلين و عدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثل إلى كيان منفصل على المجتمع المحلي الذي ننتخبه .

2- المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي : حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا و للحصول على التأييد الشعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين.

3- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي: حيث يمنح للمواطنين في حالات محددة دستوريا على الاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال فترة محددة.

4- **المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي:** حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانونا من ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية.

---

[1] سعاد بن ققة ، **المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الاسري نموذجا 1992-2005** ، أطروحة لنيل شهادة دوكتورا في علم الاجتماع ، منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،2012 .

5- المشاركة عن طريق المطالبة بإعادة الانتخاب: حيث يعبر المواطنون اعتراضهم على انتخاب بعض النواب أو مسؤولين العموميين إذا ظهر الشك في نزاهتهم .

6- المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط: مثل ممارسة حق الإضراب أو كالقيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدني أو اللجوء إلى العنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزا يلجأ لهذا النوع في حالة إغلاق جميع القنوات المشاركة الشرعية الأخرى.[1]

7- المشاركة السياسية عن طريق جماعات الضغط : تتمثل في جماعة من المواطنين لهم نفس المصلحة بالضغط على متخذي القرار بهدف التراجع عنه، لأنه يمس مصالحهم ، يتم ذلك عن طريق الضغط المباشر من طرف هذه الجماعة من رئيس الدولة أو الجهاز التشريعي أو الجهاز البيروقراطي لإجبارهم طبعا على اتخاذ قرار يخدم مصلحة هذه الجماعة أو التنازل عنه لأنه يمس بمصالحهم.

8- المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية : تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي ، إذ تقوم بتأطير المشاركة السياسية و تفعيلها كما تقوم بالربط بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية ،كما تقوم كذلك في الانظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية لتعبير عن الارادات والمواقف الفردية للمواطنين، ففي فترة الانتخابات تقوم الأحزاب بتقديم المرشحين و تحديد برامجهم و مواقفهم ، كما أنها تعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية لما تتوفر عليه من وسائل اعلام و مراكز انتخاب في كافة أنحاء الدولة نظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية تقدم لهم الدولة اعانات مالية كما تقوم بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها.[2]

و بذلك تساهم الأحزاب في المشاركة السياسية من خلال استقطاب المواطنين لعضويتها و بالتالي اشراكهم في الحياة السياسية.

---

[1] ناصر الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص ص 34-35 .

[2] إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص ص 253- 254.

9- المشاركة عن طريق وسائل الإعلام:

اذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع ، فإن ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي ، حيث أن لوسائل الإعلام قدرة مهمة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات في الشؤون و القضايا السياسية ، و تركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا وفقا لما تقدم من مضامين في تفسير و تحليل الأحداث و ترتيب أولوياتها وقد تعددت التأثيرات الخاصة بالثورة المعلومات و الإتصالات على التطور السياسي و الديمقراطي و من أهم هذه التأثيرات :

1- نشر الوعي السياسي لدى المواطنين

2- تدعيم دور المعارضة السياسية

3- تدعيم دور القطاع الخاص.[1]

المطلب الثالث : متطلبات المشاركة السياسية و دوافعها :

أ) متطلبات المشاركة السياسية :

تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها و تضمن بقائها وإستمرارها ، وتساعدها على تحقيق أهدافها ومن أهم هذه المتطلبات :

- إرتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل مؤسسات الحكومية العاملة في مجال الاعلام والثقافة والتعليم والمؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات والاتحادات بالاضافة الى الأحزاب .

- الشعور بالانتماء للوطن وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن .

[1] أحمد سعيد تاج الدين ، الشباب والمشاركة السياسية ،مصر ، الدار المصرية اللبنانية، د س ن، ص 33.

- الإيمان بجدوى المشاركة فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع .

- وضوح السياسات العامة المعلنة و ذلك يأتي من خلال الاعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

- إيمان القيادات السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة ، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية ، وإتاحة الفرصة أمام الجماهير لتعبير عن أمالهم وطموحاتهم وأرائهم حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة دون تعرضهم لأي مسالة قانونية.[1]

- وجود التشريعات التي تضمن و تؤكد وتحمي المشاركة وكذلك الوسائل و الأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار و الاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة ، مع توافر الأساليب والوسائل و الأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار .

- وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسؤولية سواء في الحكومة سواء في الحكومة أو المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة .

- وجود القدرة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب فهذه القدرة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة .

- اللامركزية في الادارة ، هذا ما يفتح المجال للجماهير في إدارة شؤون حياتها .

- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فعالياتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة في كل مكان وفي كل نشاط .

- تشجيع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال نقلها لهذه القيم .

[1] أحمد سعيد تاج الدين ، مرجع سابق، ص ص 18 – 19.

- ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة ، وإفساح المجال امام كافة الاراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية و المهنية .[1]

ب) دوافع المشاركة السياسية:

- احساس الفرد بالولاء لوطنه قد يكون أهم الدوافع كتعبير من جانبه عن المسؤولية الوطنية.

- ان المناخ السياسي السائد يرتبط به من حرية المواطن في العمل السياسي و التعبير عن رأيه بديمقراطية و تأثير الأحزاب السياسية على الأفراد المشتركين في عضويتها من حيث مشاركتهم في الحياة السياسية.[2]

- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية، و يتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية و الجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدوا في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني و إقحام حركتهم ضمن السياسة العامة لدولة.[3]

- عوامل التنشئة الإجتماعية و السياسية و التي تنمي في الفرد قيمة المشاركة و تجعل منه مواطنا مشاركا محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و اكتساب الشهرة و الحصول على التقدير و الإحترام.[4]

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية

تمكن المشاركة السياسية الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كناخبين ، أو كجماعات أو كأحزاب أو كعناصر نشطة سياسيا ، حيث تعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد و واجباتهم و تنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية.

[1] السيد عليوة ، منى محمود ، **المشاركة السياسية** ، موسوعة الشباب السياسية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية ، 2008 ، ص 17.
[2] الطاهر علي موهوب ، مرجع سابق ، ص 107 .
[3] إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، 128 .
[4] عبد النور ناجي ، **المدخل الى علم السياسة** ، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ،ص 128.

أ) مساهمة المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية:

يبرز دور المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية في عدة مظاهر و يتوقف على عدة إعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة السياسية و تحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع ، فالمجتمع المدني كمنظمات طوعية لا تنشأ لذاتها بل من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير و تسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم و مشروع و في إطار هذا الدور و حتى يمكن لهذه المهمة أن تتحقق بنجاح ، يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف والأدوار تتمثل عادة في تمكين الأفراد و الجماعات من التعبير عن مصالحها و رغبتها و معتقداتها من ناحية و تهيئة الفرصة أمامها لكي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات أو فيما يطرح من برامج و سياسات و إختيار أعضاء المجالس النيابية و أفراد الهيئة الحاكمة بأسلوب ديمقراطي منظم و مشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي و في صفوف الصفوة ، الحاكمة على حد سواءا .[1]

حيث يساهم المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة ، و الطرق الواجب بناءها لإيصال مطالب و أفكار الأفراد و التعريف بالالتزامات و الواجبات التي تفرضها عملية المشاركة وبهذا المجتمع المدني يقوم بدوره في دعم المشاركة السياسية.

ب) أهمية المجتمع المدني في المشاركة السياسية:

لقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني يمثل أساسا مهما في المشاركة السياسية للمجتمع في تحديد أهدافه و تنصيب البرامج التنموية .[2]

و من هنا تتضح أهمية مؤسسات المجتمع المدني باعتباره قناة لكل الأفراد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف يمكن من خلال هذه التنظيمات أن يشاركوا في اتخاذ القرارات الهامة و تنفيذها و تقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع و بالإضافة إلى أنها تلعب دورا مهما في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات و باعتبار أن

---

[1] خالد بالبعير ، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية ، تم تصفح الموقع يوم 2016/03/13
http://www.zagorapress.com/details-22542.html

[2] محمد علي ، المجتمع المدني والمشاركة المحلية والسياسية ، **الحوار المتمدن** ، العدد 2769 ، 2009 .

المجتمع المدني هو العين الفاحصة للمجتمع على سلوكيات السلطة ومؤسساتها فهو يقوم أيضا بمراقبة الانتخابات حيث تأتي هذه المراقبة من خلال تحقيق برنامج تدريبي تقوم به هذه المؤسسة لأعضائها .

وعليه تظهر أهمية المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية وتحقيقها من خلال شعور الأفراد أن المجتمع المدني و مؤسساته عبارة عن قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى و لو كانت تعارض الحكومة و سياستها للتعبير عن مصالحهم و مطالبهم بأسلوب منظم و بطريقة سليمة و دون الحاجة إلى إستعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر و متاح و الحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء و المواطنة و بأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.[1]

المبحث الثالث : آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية

لتدعيم المجتمع ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاعة وفعالية ينبغي تظافر مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك ، يمكن حصرها في ثلاث آليات رئيسية هي كالأتي :

المطلب الأول : الآليات القانونية والسياسية

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني ، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي :

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا ، يقر التعددية الحزبية ، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية ، والنقابية و الاجتماعية و الثقافية ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان .
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري في الفصل بين السلطات .
- ضرورة وجود وإحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني .
- حماية الشرعية الدستورية و الحريات الديمقراطية وهذا من خلال إحترام النظام القضائي وإستقلاله .

[1] أحمد سعيد تاج الدين ، مرجع سابق ، ص 32.

- أن يحول الدستور - القانون - دون إنتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية ، وتحريم تجميد الدستور أو اعلانات الطوارئ و القوانيين الاستثنائية أو التهديد بها .

- توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها و أرائها بطريقة سليمة ومنظمة ، وفي هذا الاطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطوير المجتمع المدني .[1]

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية و الاجتماعية

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص و المبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة ، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من إحتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة ، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها .[2]

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الادارة العمومية ، والمؤسسات المالية ، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الانتاج أو التوزيع ، التسويق ، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب البيروقراطي وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية ، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره في الدولة والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل ...الخ .

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة للقيام العديد من مؤسسات المجمع المدني ، والتي لا تكتفي فقط في بعض الاحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 218 .

[2] ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997 ، ص 296 .

بل تشجع على قيام مشاركة سياسية ، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي تدعيما لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه العلاقة تكون بإتجاه تأثر التنمية الى حد بعيد بالإطار السياسي فمن الصعب حسبهم ان يتم تحقيق التنمية الاقتصادية قائمة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول مثل رفع مستوى الدخل ورفع معدلات التعليم وتوافر طبقة وسطى كبيرة مما يمهد لنمو القيم و التوجهات المؤيدة للديمقراطية .[1]

المطلب الثالث : الآليات الثقافية .

إن أهم ما يمكن إدراكه و الاتفاق عليه أنه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها فمما لا شك فيه أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعززها أو تسبقها ثقافة مدنية مبنية على منظومة قيمية سائدة في المجتمع لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار ترسخت في أذهان الأفراد ، وتبلورت فيما بعد في شكل توجهات فكرية يستلزم تنظيمها وتوجيهها ، فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة كلما كان ذلك عائق أمام تطور المجتمع المدني وكلما كانت الثقافة السياسية عالية ، كلما كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني .[2]

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة ، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الاطار الثقافي السائد مجتمعيا ، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة

[1] محي الدين بياضي ، مرجع سابق ، ص ص 180- 181 .

[2] خيرة عبد العزيز ، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2007، ص 145.

النظر الى المواطنين ومن ثمة دورهم في إطار البنية السياسية [1]، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة وفي ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة ، ومن ثم التأثير في القرارات السياسية ، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة الخضوع والتبعية فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي أو الرعوي ، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين ، كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية ، وبالتالي التأثير في القرارات السياسية فالحكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية المؤسسة ، بناء على معطيات الشخصية الكاريزمية التي إكتسابها من قيادة بلاده للاستقلال السياسي وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية و المنظمة لممارسة السلطة و آلياتها والتي تحظى بالاتفاق العام.

وعلى هذا الكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترشح على مستوى الممارسة السياسية ، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن يضطلع بدور فعال في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.[2]

وعليه نستنتج أن دور المجتمع المدني في التنمية السياسية يكمن في مساعدته على إقبال المواطنين على المشاركة السياسية بالاضافة الى مختلف العمليات التي يقوم بها تؤدي الى تعزيز الثقافة السياسية ونشر الوعي السياسي وبالتالي تجسيد التنشئة السياسية التي تعتبر القاعدة الأساسية لمختلف الممارسات السياسية

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 226 .
[2] محي الدين بياضي ، مرجع سابق، ص 179 .

خاتمة

يعد المجتمع المدني من بين أحد أهم الفعاليات تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل وهذه الفكرة اقتنعت بها العديد من الدول والمجتمعات وانطلاقا من هذه الفكرة سعت الدراسة الى محاولة الوقوف على أهمية وجود المجتمع المدني و الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية السياسية لدى الافراد وذلك نظرا لما تشكله منظماته كعامل مؤثر في عملية التنمية السياسية التي تعتبر جوهر الدراسة.

حيث يعتبر المجتمع المدني بمثابة مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التنمية السياسية بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية وقدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع فهو عنصر فاعل يرتبط بنيويا ووظيفيا بالتنمية السياسية .

وبما أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مستقلة عن الدولة يعتبر الانسب للقيام بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية وبذلك هو يعمل على تعزيز المشاركة السياسية وتأهيل وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية كما أن الدور الرئيسي للمجتمع المدني هو توجيه حاجات أفراد المجتمع وآرائهم فيما يخص القرارات في تقرير مصيرهم هذه المهمة التي ينبغي أن تكون هدف لكل منظمات المجتمع المدني .

هذا البعد المهم الذي يكتسبه المجتمع المدني بالنسبة للحياة السياسية بعامة وعملية التنمية السياسية بوجه خاص يتمثل في قدرة المجتمع المدني التي ترتبط بطبيعته وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجهات فكرية و اجتماعية وسلوكية ،تحدد مسار العملية السياسية والعملية التنموية وغاياتها النهائية كما تتوقف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسساتي ومدى تغلل تنظيماته في بنية المجتمع ومدى ارتباطه و تفاعله مع أفراد المجتمع فهو بذلك يعتبر كآلية قوة تعمل الى جانب الدولة في تحقيق العمل التنموي السياسي.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

1/ الباز داود ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، ط1 ، القاهرة ، دار الفكر الجامعي ، 2006 .

2/ الجنحاني الحبيب ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، الدار البيضاء ، منشورات الزمن ، 2006 .

3/ الخطاب سمير ، التنشئة السياسية والقيم ، ط1 ، القاهرة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، 2004 .

4/ الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي الادوات والآليات ،ج 3، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 .

5/ الزيات عبد الحليم ، إسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 .

6/ السعدون حميد ، التنمية السياسية والتحديث ، ط1 ، العراق ، دار الكتب والوثائق ، 2011 .

7/الشيخ علي ناصر ، دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية ،فلسطين، المركز الفليسطيني للدراسات وحوار الحضرات ، 2010 .

8/ الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000 .

9/ الطبيب مولود زايد ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، ط1 ، عمان المؤسسة العربية الدولية للنشر ، 2001 .

10/العناتي ختام ، محمد عصام ضربية ، التربية الوطنية والتنشئة السياسية ، عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007 .

11/ الغيلاني محمد ، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصادره ، ط1 ، بيروت ، دار الهدى للنشر والتوزيع ،2004 .

12/ القاسم عبد العزيز و آخرون ، في الاجتماع السياسي والتنمية وفقه الاصلاح ، ط1 ، بيروت ، الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2010 .

13/ المديني توفيق ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب ، 1997 .

14/ أبراهش إبراهيم ، علم الاجتماع السياسي ،عمان ، دار الشروق لنشر والتوزيع ، 1998 .

15/ أبو المعاطي علي ماهر ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، ط1، دار الكتب والوثائق القومية ، 2014 .

16/ أحمد سعيد تاج الدين ، الشباب والمشاركة السياسية ،الدار المصرية اللبنانية ، د س ن

17/ إبراهيم عيسى عبد العزيز ، محمد محمد جاب الله عمارة ، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط 1، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، د س ن .

18/ إبراهيم محمد سعد ، الصحافة والتنمية السياسية ، القاهرة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع ، 1998 .

19/ إسماعيل محمود حسن ، التنشئة السياسية دراسة في دور اخبار التليفزيون ، ط1 ، مصر ، دار النشر للجامعات ، 1997 .

20/ بشارة عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الاشارة الى المجتمع العربي ، ط 2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربي ، 2000 .

21/ بن خليفة عبد الوهاب ، المدخل الى علم السياسة ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2010 .

22/ ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط1 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ، 1997 .

23/ حسن خليفة فر يال ، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك ، ط 1 ، مكتبة ، مدبولي ، 2005 .

24/ سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000 .

25/ شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي ، الجزائر ، ب د ن ، 1997 .

26/ طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات ، الجزائر ، دار المطبوعات الجامعية ، 2011.

27/ عبد الوهاب طارق محمد ، سيكولوجية المشاركة اسياسية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،2000 .

28/ عبد الفتاح الكافي إسماعيل ، أسس ومجالات العلوم السياسية ، مصر ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2012 .

29/عليوة السيد ، محمود منى ، المشاركة السياسية ، موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية ، 2008 .

30/ علي موهوب الطاهر ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، ط 1 ، مصر ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2010 .

31/ غازي الصوارني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي ،ط 1، غزة ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 .

32/ قنديل أماني ، عملية التحول الديمقراطي في مصر ، القاهرة ، دار الامين ، 1995

33/ كامل محمد الخزرجي ثامر ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، ط 1 ،الاردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 .

34/ ناجي عبد النور ، المدخل علة علم السياسة ، الجزائر ، دار العلوم لنشر والتوزيع ، 2007 .

35/ نايف العكش محمد أحمد ،مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الاردن نموذجا ،عمان ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 .

36/وهبان أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، ط 1 ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 .

37/ياسر صالح ، الديمقراطية والمجتمع المدني ، بغداد ، منشورات طريق الشعب ، 2005 .

المذكرات والرسائل :

1/ بلوصيف الطيب ، المجتمع المدني والدولة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علم الاجتماع ، منشورة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، قسم علم الاجتماع ، 2013 .

2/ بن ققة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الاسري نموذجا 1992-2005 ، أطروحة لنيل شهادة دوكتورا في علم الاجتماع ، منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ، 2012 .

3/ بياضي محي الدين ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012 .

4/ حوامد كريمة ، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الاولى والثانية علوم سياسية دراسة ميدانية بجامعة باتنة ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2008.

5/ عباش عائشة ، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي " مثال تونس " ، رسالة ماجستير ، منشورة جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008 .

6/ عبد العزيز خيرة ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية ،رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية ،2008.

7/ فتاح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية "احزاب التحالف الرئاسي ولاية معسكر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012 .

8/ قرقاح ابتسام ، دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011..

المجلات:

1/ الأحمد نجم ، المتغيرات الاقتصادية العالمية والسياسة الاصلاح الادارية سورية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الاول ، 2008

2/ ابو هيف عبد الله ، الحرية والمجتمع المدني والعولمة ، الفكر السياسي ، العدد 16 ، ربيع 2002 .

3/ بلعيور الطاهر ، المجتمع المدني كبديل في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 10 ، نوفمبر 2006 .

4/ حسن زيدان رباح ، المجتمع المدني قرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة ، الحوار المتمدن ، العدد 3334 ، افريل 2011 .

5/ عدوان عاطف ، التحول الى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الانسانية ، المجلد 16 ، العدد الاول ، 2002 .

6/ علي محمد ، المجتمع المدني والمشاركة المحلية والسياسية ، الحوار المتمدن ، العدد 2769 ، 2009 .

7/ قارح سماح ، التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 2و3 ، جانفي- جوان ،2008 .

8/ لعجال أعجال محمد لمين ، اشكالية المشاركة السياسية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 12 ، 2007 .

9/ مسلم بابا علي ، تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسية ، العدد 9 ، جوان 2013 .

مقالات الانترنت :

1/ البرانسة أيمن ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/05
http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1923:2014-07-17-08-56-57&Itemid=172&option=com_content

2/ البكوري محمد، المجتمع المدني مقاربة مفاهمية ، تم تصفح الموقع يوم : 14/02/2016

http://www.marocdroit.com/

3/ الصوفي مصطفى ، الجماعات المحلية والتنمية الساسية ، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/20
http://www.safipress.com/index.php?op=suite&art=96

4/ العوض جابر سعيد ، اقترابات تحليل النظم في علم السياسة ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/02
https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis

5/ بالبعير خالد ، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية ، تم تصفح الموقع يوم 2016/03/13
http://www.zagorapress.com/details-22542.html

6/ سمينة نعيمة ، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل و النظريات الحديثة ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/03
http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

7/ ضمراوي بانا ،تعريف التنمية ،تم تصفح الموقع يوم : 2016/02/24
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9

8/ مصطفى محسن ، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/10
http://www.aljabriabed.net/n65_04muhsin.(2).htm

الفهرس

الفهرس